سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، عبد الوهاب البشرى.. للإنتاج الحربى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، عبد العزيز كامل.. وزير الأوقاف وشئون الأزهر، محمد حمدى عاشور.. للإدارة المحلية، عبد الوهاب البرلسى.. للتعليم العالى، حافظ بدوى.. للشئون الاجتماعية، محمد عبد الوهاب شكرى.. للصحة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
– مراجعة أسعار السلع وكيفية تخفيضها	٣–٥٨

سرى للغاية

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٨/١٢/١٥

بحث موضوع الإصلاح المالى والاقتصادى، نتيجة الدراسات التى تقدم بها وزراء الصناعة والتموين والخزانة والتخطيط فى هذا الشأن.

أقر المجلس الخطوط العريضة لسياسة الإصلاح المالى والاقتصادى، والتى ترتكز أساسا على دفع عجلة الإنتاج، واستخدام الطاقات الإنتاجية والبشرية المتوفرة استخداما اقتصاديا كاملا، يتيح فرصا أكبر للعمالة وتحقيق تخفيض حقيقى فى تكلفة الإنتاج؛ الأمر الذى يؤدى الى تحديد المراكز المالية للوحدات المنتجة وناتج أعمالها.

وأقر المجلس تكوين لجنة وزارية لشئون الصناعة من وزراء الصناعة والاقتصاد والخزانة والتموين والتخطيط.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٨

عبد الناصر: إيه يابشرى عايز تسافر إنت هتسافر مجانا؟ طب ما كتر الزيارة يقل المعرفة يعنى مش كنت هناك الشهر اللى فات؟!

البشرى: أيوه يافندم.

عبد الناصر: وبعدين حسن صبرى مش كان هناك برضه الشهر اللى فات؟! هل السفر السحت ينفع عمرة ياأخ عبد العزيز؟!

كامل: خلينا نتفق على معنى السحت بس يافندم! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: يعنى البشرى باعتباره وزير هيقدر يسافر مجانا، لكن الراجل اللى جاب لنا القهوة دلوقتى ميقدرش يسافر مجانا، يبقى ده إيه؟!

كامل: ممكن يافندم يبقى تبع الأوقاف يافندم! (ضحك)

عبد الناصر: إيه يعنى اشمعنى؟!

البشرى: أنا يافندم عندى أبونية على شركة الطيران.

عبد الناصر: طب وحسن صبرى عنده أبونيه كمان؟ أصل إنت وحسن صبرى إشمعنى؟!

البشرى: علشان أنا اللى شايل عبئها.

عبد الناصر: أنا فاهم إن اللى بيسافر مجانا وزير المواصلات يعنى.

البشرى: أنا كل سنتين مرة باسافر.

صالح: والنقل يعنى؟! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: طيب.

البشرى: تحت أمرك يافندم.

عبد الناصر: لا.. لا سافر.

البشرى: أصلها جت لى كدا يعنى بالصدفة، عماد كلمنى وقال لى: طيارة وليلة القدر وهنسافر الصبح، ماقدرتش أقول له لأ أبدا.

عبد الناصر: هو يعنى أصل إيه لما نبص نلاقى كل شهر ناخد الوزراء فى طيارة مجانا ونطلع زى الدور اللى فات ورايحين على.. شكلها يعنى الحقيقة!

البشرى: لأ.. هو فيه النهارده طيارتين charter وبكره بعد الطيارتين دول ناس اتخلفوا.

عبد الناصر: يعنى الدور اللى فات لما راحت طيارة راح عليها ١٦ وزير!

فوزى: لغرض حيوى!

عبد الناصر: لا مش أوى يعنى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: بس يعنى شكلها كده!

النهارده الدكتور عزيز والأخ مرزبان.

صدقى: بناء على الكلام اللى حصل فى المجلس بتوجيهات سيادتك، اجتمعنا السيد وزير الخزانة والسيد وزير التموين والسيد وزير الإنتاج الحربى، وكان الهدف إن احنا نراجع الأسعار بالنسبة للسلع؛ وخاصة اللى تزايدت أسعارها وأصبحت تشكل عبء على كاهل المواطنين، وطبعا كان الأساس إن احنا نحاول أن نهبط بالأسعار بالنسبة للسلع الأساسية اللى بتشكل العنصر الأساسى لتكاليف المعيشة.

الحقيقة أول مراجعة عملناها إن احنا راجعنا تطور الأسعار فى السنين الماضية وأسباب الزيادة حتى يمكن إن احنا نجد السبيل اللى نبحث فيه، ولقينا إنه ابتداء من سنة ٦١ كانت سياستنا باستمرار إن احنا نعمل على توفير السلع وخاصة الأساسية بأقل سعر ممكن، ونجحنا فى ذلك ولذلك الزيادة فى الأسعار كانت فى أضيق نطاق ممكن سنة ٦١ لغاية ٦٥، والسيد وزير التموين عنده بيان بالسلع المختلفة وتطور الزيادة اللى فيها.

لكن من ٦٥ الى ٦٦ الى ٦٧ الى السنة دى الحقيقة الزيادة كانت متتالية وبنسبة كبيرة؛ يعنى الزيادة اللى تحققت فى الأسعار السلع الأساسية من ٦١ الى ٦٥ تعادل تلت أو نصف أو أربع أمثالها الزيادة اللى تحققت من ٦٥ الى ٦٨. ده كان نتيجة لعمليتين متتاليتين للزيادات السعرية للعديد من السلع.. الأولى كانت فى أواخر ٦٥، والتانية فى سنة ٦٧.

الحقيقة الزيادات دى كمان ماصبيتش على سلع معينة مثلا بتعتبر كمالية، بل هى شملت كل أنواع السلع بما فيها السلع الأساسية واللى بيستهلكها غالبية الشعب. نتيجة لهذا التطور فى زيادة الأسعار، بتبين لنا ظاهرة وهى: إن مستوى الأسعار ابتدى ينعكس على قدرة الشعب على المشترى؛ بمعنى إن فى السلع الأساسية اللى هى لا غنى للشعب عن استهلاكها لحياته العادية.

لما فى ٦٧ رفعنا الأسعار دى مرة أخرى انخفض الاستهلاك منها برغم إنها سلع استهلاكية أساسية؛ يعنى مثلا لما رفعنا سعر السكر فى المرة الأخيرة انخفض استهلاك السكر من ٥٠١ ألف طن الى ٤٢٦ ألف طن.. يعنى أول ظاهرة تحدث إن استهلاك السكر ينقص ٧٥ ألف طن فى سنة واحدة نتيجة لرفع السعر.

المسلى الصناعى اللى هو كان بيتزايد سنة ورا سنة وبصورة مستمرة السنة الأخيرة نزل عن السنة اللى قبلها؛ بعد ماكانت الزيادة السنوية حوالى ٦ آلاف طن فى الاستهلاك نزل فى السنة الأخيرة بحوالى ٧ آلاف طن عن السنة السابقة.

والحقيقة لما راجعنا أيضا المبيعات بتاعة محلات القطاع العام وأيضا مبيعات الشركات الصناعية، تبين إن فى السنة الأخيرة انخفضت المبيعات عن الأهداف أولا المحددة لها، وأيضا فى كثير من السلع انخفضت المبيعات عن المبيعات المحققة فى السنوات السابقة.

الحقيقة دى إدتنا صورة ورجعنا للأصل لقينا إنه فرضت العديد من الرسوم على السلع المختلفة، وكان الهدف منها الحقيقة إنه تحقق الدولة إيراد، حسبت على أساس إن الرسم اللى هيفرض مضروبا فى عدد الوحدات المستهلكة يبقى معناها إن الدولة هتحقق عائد معين من فرض هذا الرسم.

الحقيقة كان فيه ظاهرتين فى التطبيق..

الظاهرة الأولى: إنه فى بعض الأحيان الرقم الذى استهدف تحقيقه من إيراد من فرض الرسم لم يتحقق أو تحقق جزئيا، أى إنه نتيجة لزيادة السعر انخفض الوحدات المبيعة بحيث إن الرقم اللى كان مقدر إنه هيخش دخل للخزانة لم يتحقق. فى حالات حصل مسألة عكسية لأنه نتيجة لفرض رسم بصورة مرتفعة مبيعات الشركة انخفضت الى درجة إن حصيلة الخزانة نقصت عما كانت عليه قبل رفع الأسعار.

النقطة التانية: إن عملية فرض الرسوم صاحبتها ظاهرة وهى ارتفاع الأسعار.. يعنى إن سياسة الدولة معندهاش مانع إن احنا نرفع الأسعار؛ فماانطبقتش المسائل على السلع اللى فرضت عليها الرسوم أو اللى قررت الدولة رفع أسعارها، بل انطلقت الشركات والقطاع الخاص بترفع أسعار السلع الأخرى. فالحقيقة الزيادة المحسوبة نتيجة للسياسة السعرية اللى طبقت مرتين بصورة رسمية، الحقيقة النتيجة الحقيقية هى أضعاف هذا الرقم. يعنى إذا كنا بنقول القرارت اللى اتخذت كانت بتستهدف ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه إيراد للخزانة، الأسعار للسلع المعروضة فى السوق زادت بنسب كبيرة جدا؛ لأنها الى جانب السلع اللى مفروض إنها كانت تجيب دخل ١٠٠ مليون جنبها سلع كثيرة جدا مكانش لها قرارات ولكن تمشت مع موجة رفع الأسعار. والحقيقة ابتدينا نخش فى عملية زيادة سعرية لاعلاقة لها لا بكفاءة الإنتاج ولا بقيمة المعروض، وكونه بيسد حاجة المطلوب أو لأ، ولا بالتكلفة الحقيقية لإنتاج السلع.

على ضوء هذا اللجنة حاولت إنها تشوف إيه السلع اللى احنا نحاول نخفض من أسعارها.

فى اختيار السلع حاولنا إنها تشكل السلع التى يستهلكها الشعب كسلعة أساسية ضرورية فى حياته.

تلاتة: إن احنا بعملية التخفيض نحاول أن نبقى على دخل الدولة من الرسوم فى إجماليه بحيث إنه لا يكون عملية التخفيض على حساب حصيلة الخزانة من الرسوم المعروضة.

أربعة: أن تكون عملية الزيادة فى الإنتاج اللى هى عملية طبيعية ستصاحب خفض الأسعار، وأن لا يكون هذا على حساب الكم المخصص للتصدير؛ بحيث إنه يبقى هدف التصدير بالنسبة للسلع اللى هنخفض أسعارها يمكن تحقيقه بنفس القدر اللى كان موجود.

استعرضنا على ضوء هذا كثير من السلع، والحقيقة أنا بالنسبة لقطاع الصناعة كان عندى أمثلة؛ لأنه بمراجعة ميزانيات الشركات وغيره كان فى ذهنى أوضاع علشان أدى مثل للطريقة اللى بحثنا بيها. يعنى لما جينا بنقول مثلا: إن احنا هنرفع سعر التلاجة فى السوق المحلى، كان على التلاجة رسم معين نفرض إنه خمسين جنيه بقى الجزء المباع محليا ٩ آلاف تلاجة زى ماهو جاى فى التقرير، لما بنخفض الأسعار وعندنا إحنا أرقام المبيعات كانت وصلت لـ ٣٥ ألف تلاجة بقدر معين، بيرتفع الإنتاج اللى هيباع فى السوق المحلى الى ضعف هذا الرقم.

يبقى بهذا لو أنا بخفض الرسم من ٥٠ الى ٣٠، يبقى بالرغم من أنا خفضت الرسم من ٥٠ الى ٣٠ على التلاجة لكن الحصيلة الإجمالية للخزانة على سلعة زى التلاجة مثلا هيبقى فى إجماليها أكثر من اللى كان بتحصله على ضوء التوقف الجزئى اللى كان موجود فى الإنتاج.

برضه إحنا قلنا مش ضرورى إن كل الخفض أو الزيادة فى رسم ما نربطها بنفس السلعة اللى بحثناها، بل قلنا يبقى العملية كلها متكاملة بحيث إنه السلعة اللى نيجى كسياسة نعرض أوضاع خاصة إما بتوفيرها أو بتخفيض أسعارها، كيف يمكن أن نحقق تنفيذ كل هذه السلع بهذه السياسة دون أن نحمل الخزانة عبء؟ فجينا فى سلعة لما خفضنا هينقص رسم الخزانة المحقق لكن يقابله زيادة محققة نتيجة لزيادة المقدر بيعه فى سلعة أخرى عليها رسم وإن كان خفض. أيضا عملية الموازنة كان لها هدف فى النهاية، إنها تبين هل هيمكننا إن احنا نحقق نقص فى الأسعار دون تحميل عائد الخزانة من الرسوم وغيرها عبء إضافى؟

الحقيقة إحنا المعروض على المجلس النهارده نجحنا فى إن احنا مقدمينه، كل الإجراءات المقترحة هنا الحصيلة النهائية لها هتجيب عائد إضافى للخزانة على ما أتذكر قدره ٤١٨ ألف جنيه.

أنا حبيت أشرح الأسلوب اللى اتبعناه لأنه بيبان غريب شوية إن احنا بنخفض الأسعار ونزود كميات المعروض منها وهى بتساعد المخطط، وفى النهاية بدلا من إن احنا طالبين من الخزانة بنقول إنه هيبقى فيه فائض محصل هيبقى ٤١٨ ألف جنيه.

فى إختيار السلع، طبيعى العناصر الأساسية أو التكلفة فى حياة المواطنين السلع التموينية والملبوسات والأقمشة الشعبية دى الأساسيات فيه، فأرجأنا الأشياء اللى ممكن إن احنا نشوف إزاى نخفض أسعارها، واللى فعلا كلنا بنحس إنه رفع أسعارها فى الفترات السابقة يعنى الشعب نفسه كان يتقبله بضيق. يعنى إحنا فى فترات متتالية رفعنا سعر الكيروسين رفعنا سعر السكر رفعنا سعر الشاى رفعنا سعر المسلى رفعنا سعر الزيت، يعنى أغلب السلع الأساسية للاستهلاك الفردى والعائلى كلها زادت زيادات متتالية.

أنا هادى مثل علشان بس نبقى عارفين نتيجة اللى حصل فى السنوات الماضية، متوسط سعر الشاى اللى بنستورده بـ ٤٠٠ جنيه بنبيعه للناس بأسعار تتفاوت من ١٤٠٠ الى ٤٤٠٠ جنيه، حصيلة أول – زى ما السيد وزير التموين حسبها – ٣٢ مليون جنيه إيراد من بند واحد زى الشاى اللى هو يعنى بعض الناس قد تعتقد إنه كمالى، لكن أنا بعتقد إنه بالنسبة لطائفة كبيرة وهى الفلاحين مثلا تعتبر عملية أساسية، طبعا ارتفاع الأسعار ده بيشكل عبء على المواطن.

حاجات تانية توالت الزيادة فى أسعارها إما بفرض الرسم نفسه، وإما اتخذ فرض رسم أو زيادة الرسم تكئة للشركات إنها ترفع السعر جنب كده أضعاف؛ بحيث إنها تحقق من وراء هذا ربح إضافى.

المذكرة المعروضة الحقيقة ناقشت عدد من السلع..

الأول: هو السلع الغذائية.

التانى: هو منتجات الغزل والنسيج.

التالت: الحقيقة أنا هاخلى التالت دلوقتى لأنه ده مرتبط على حاجة تانية هقولها.

الرابع: وهو السلع التموينية.

التالت بقى وهو السلع الهندسية: هى سلع وان كانت قد تكون أقل ضرورة للمواطنين، لكن الواقع إنه الشعب يطلبها ومستعد إنه يشتريها بل بيجرى ورا شرائها. وفى نفس الوقت فى إنتاجها وفى بيعها للجمهور هى مقرر عليها رسوم؛ بحيث إنها بزيادة إنتاجها وتوفيرها للمواطنين بتصبح إيراد كبير فى الدولة يمكننا فى هذه المرحلة إن احنا نوازن به عبء تخفيض الأسعار فى السلع الضرورية التى لايمكن أن تتحمل هى لوحدها عملية الخفض.

الحقيقة برضه فى المرحلة دى أنا أحب أقول: إن عملية خفض الأسعار هنا وإن كان الهدف طبعا أن يخفف على المواطنين، لكن كان فى رأينا – وإحنا اتناقشنا فى هذا فى اللجنة بوضوح – إن هذا هو علاج اقتصادى فى المقام الأول. الموضوع مهواش إن احنا بنعمل علاج اجتماعى على حساب الناحية الاقتصادية، وأظن السيد وزير الخزانة كان من رأيه إن احنا نركز على هذه النقطة؛ لأنه الحقيقة اللى أنا بدى أقوله: اللى احنا بنعمله النهارده فى رأيى أنا هو تصحيح أوضاع كان حقنا معملناهش بالصورة اللى اتعملت بيها، وانعكست آثارها على انكماش واضح فى الإنتاج وآثار اقتصادية على الوحدات الإنتاجية. يمكن اللى سمعنا كلام عنها فى جلسات سابقة عن ضرورة الإصلاح المالى والاقتصادى للوحدات لأنها ابتدت تعانى من الخسارة وإن كانت هى كوحدات فى الأصل كانت وحدات رابحة، لكن كان ذلك نتيجة للسياسية السارية التى اتبعت من تلات أربع سنين.

فالحقيقة الإجراءات اللى احنا بنعملها هنا تستهدف فى المقام الأول تحقيق أهداف اقتصادية، المقام الثانى إنها أيضا بتحقق هدف اجتماعى وهو خفض تكاليف المعيشة للمواطنين.

أنا عايز أقول: إن الشركات اللى رفعت أسعارها كانت بتحقق ربح بالميزانية؛ شركة إيديال مثلا كانت محققة آخر سنة قبل رفع الأسعار ٨٤٠ ألف جنيه، يوم مافرضت الرسوم تانى سنة الخسارة ٢٤٠ ألف جنيه فى الميزانية؛ لأنه على طول المبيعات نزلت الى حوالى ١٧٪ من الرقم المحقق قبل رفع الأسعار. طبعا ده انعكاسه على الناحية المالية فى الشركة، ثم انعكاسه على الكفاءة لها كوحدة اقتصادية، وانعكاسه على العمال اللى موجودين؛ كل هذه المسائل لايكون علاجها إلا بزيادة الإنتاج. وأنا يعنى الحقيقة بالمناقشة كما جرت فى اللجنة، اللجنة بترى زى ماجاء فى التقرير إنه زيادة الإنتاج ودفع عجلة الإنتاج هو العلاج الحقيقى لكثير من المشاكل الاقتصادية، وهو فى هذا أيضا يمهد السبيل فى حل الكثير من المشاكل الاجتماعية وتحقيق أهداف الاجتماعية اللى احنا بنهدفها.

السلع الغذائية اللى هى تابعة لمؤسسة الصناعات الغذائية، الحقيقة ماأمكناش إن احنا ندرس فى الفترة القصيرة اللى فاتت كل السلع، ولذلك إحنا بنعتبر إن القائمة اللى احنا متقدمين بيها هى قائمة أولى لبعض السلع اللى بنعتقد إن احنا إذا وافق عليها بنطلع بيها كبداية لخفض أثمان السلع مع توفيرها بالقدر الوارد فى المذكرة. على أن يتلو هذا بدراسات مستقبلة أيضا قوائم أخرى، مستهدفين فى تحديدها وفى التخفيض اللى بنعمله نفس المبادئ اللى أمكننا إن احنا نتفق إنها فى المجموعة الورادة السلعة الأولى بالنسبة للسلع الغذائية.

موضوع الصابون، الحقيقة أسعاره.. ارتفعت التكلفة بتاعة الصابون أساسا فى تمن الشحوم، تبين إن وزارة التموين بتشترى الشحوم بسعر معين بتبيعه لنا إحنا كمصانع بسعر تانى؛ يعنى تمنه مثلا حوالى ٨٠ جنيه بنشتريه إحنا بـ ١٣٠ جنيه، الفرق ده بيروح ربح لوزارة التموين بتقابل بيه أعباء معينة، ولكن طبعا بالنسبة لتكلفة الإنتاج فى المصنع بتحاسب على الـ ١٣٠ ونسير فى هذا.

اتفقنا مع وزارة التموين كان جزء من الاتفاق الكامل بالنسبة للعملية، إن احنا هناخد جزء من الشحوم بأسعارها الطبيعية، وبذلك يمكننا خفض الأسعار بقدر معين اللى هو قرش تعريفة فى الصابونة الصغيرة وصابونة الغسيل وقرش صاغ للصابونة الكبيرة.

البند التانى: هو المسلى الصناعى، برضه زى ما ذكرت إحنا أسعار المسلى كانت من ١٧ الى ١٨ قرش للكيلو من سنة ٦٤/٦٣ لغاية ٦٧/٦٦، بعد الرسم اللى حصل فى ٦٧/٦٦ ارتفع الى ٢٢ قرش للكيلو سعر موحد. فإحنا مقترحين هنا خفض أسعار المسلى والخفض هيبقى كويس الحقيقة هينزل بالكيلو ٥٥ – من العبوة اللى هى ٥٥ قرش الاتنين وربع كيلو – الى ٤٦ قرش يعنى ٩ صاغ للكيلو.

والجدول اللى قدام حضراتكم اللى هو فى الصفحة رقم تلاتة.

عبد الناصر: مش ٩ صاغ فى الكيلو يعنى؟

مرزبان: فى الـ ٢,٢٥ كيلو العلبة كيلو وربع كان عليها جت ٩ صاغ زيادة، يعنى هو بيرجع الى الأسعار قبل ٦٧ لأنه جت ٤ صاغ على الكيلو فالعلبة فيها ٩ صاغ.

صدقى: البيرة الحقيقة هنا مش واردة على إنها سلع تموينية – يعنى الدكتور عبد العزيز كامل مايآخذناش – لكن الحقيقة الشركة عانت كوحدة اقتصادية إنتاجية من رفع السعر، إبتدت الشركة بعد ماكانت محققة أرباح حوالى ٣٠٠ ألف جنيه، الميزانية الأخيرة اللى احنا بنصرفها دلوقتى هتبقى مش كسبانة هى خسرانة، فى نفس الوقت حصيلة الخزانة اللى كان مفروض إن القرشين صاغ زيادة استهدفت إنها تزيد حصيلة الخزانة، هتنزل السنة دى بحوالى نصف مليون جنيه نتيجة لانخفاض المبيعات اللى هو واضح فى آخر الصفحة. كنا سنة ٦٧/٦٦ و ٦٦/٦٥ كان البيع المحلى ٢٥٤ ألف، نزل بعد الرسم الى ١٧٤ ألف.

فالحقيقة إنه ده علاج لشركة معينة، وفى نفس الوقت هنضمن برغم خفض الرسم إن احنا نحقق الإيراد اللى كان محقق قبل كده فى السنة السابقة أو يزيد.. إحنا متأكدين إنه هيزيد وهنرجع للمعدل اللى كان موجود قبل رفع الرسم.

فيه اقتراح آخر إحنا أوردناه على اعتبار إنه هيبقى مورد، وفى نفس الوقت هو لا يؤثر على الجماهير، وهو فى نفس الوقت بيعالج مشكلة صناعة موجودة عندنا اللى هو الكحول. الكحول النهارده بيستخدم فى استخدامين.. فى الأدوية، وده مش هو الموضوع اللى بنتكلم عنه. لأ.. بيستخدم الكحول الأحمر والكحول الأبيض أيضا فى عمليتين.. فى عملية إنتاج البراندى وكله للتصدير بتاع شركة جناكليس. وابتدأت الناس تنتج منتجات كحولية بماركات مختلفة اسمها الهوب هوب وحاجات من هذا القبيل للشرب. والحقيقة ابتدينا نجد إن المتوفر من الكحول لصناعة البراندى نقص بمقدار الزيادة فى استهلاكه للشرب المحلى؛ ولذلك إحنا اجتمعنا لبحث هذا الموضوع وكان القرار بصرف النظر عن موضوع رفع الأسعار، بإن احنا نرفع رسم الكحول الى السعر اللى احنا مقترحينه هنا؛ وبذلك نمنع تداوله للشرب فى السوق، وأيضا فى نفس الوقت تتوفر الكميات اللازمة لصناعة البراندى.

الحقيقة إنه الكحول – علشان نبقى على الصورة – هو تقريبا تمنه كله رسم يعنى بالنسبة للكحول الأبيض مثلا ٤٧ مليم – أظن دكتور حجازى – وعليه أظن ٦٠ قرش رسم إنتاج. والموضوع إحنا نظرنا له من ناحية إنه مورد خزانة، وفعلا بالإجراء اللى احنا عملناه ده هيجيب إيراد ٨٠٠ ألف جنيه لا ينعكس على المواطنين بأى صورة، يوفر مادة فى صناعة إحنا نتوسع فيها فى الوقت الحاضر للتصدير، وفى نفس الوقت بناخد هذا الإيراد وبنوازن بيه بعض الأعباء اللى طرحناها مقابل الاقتراحات اللى احنا قلناها.

عبد الناصر: بالنسبة للكولونيا مش هيأثر عليها؟

صدقى: لا.. مش هيأثر.

مرزبان: السبيرتو الأبيض مامسينهوش، لما يصب على الكحول الأحمر ويحول وبيدخل أساسا فى المشروبات وبيدخل فى جملكة وبيدخل فى دهان الخشب، لكن يعنى كميات ضئيلة جدا لن تتأثر.

صدقى: الموازنة الخاصة بهذه العمليات بالنسبة للصناعات الغذائية – اللى هى واردة فى صفحة ٥ – فيه عبء هييجى نتيجة لخفض سعر المسلى قيمته مليون جنيه، يقابله إيراد نتيجة لرفع سعر الكحول ٨٠٠ ألف جنيه؛ يبقى فى مجموعة السلع اللى أنا ذكرتها بالإجراءات اللى احنا اقترحناها بيبقى العبء الإجمالى ٢٠٠ ألف جنيه.

المجموعة التانية من السلع اللى حرصنا على إن احنا نبحثها: هى صناعات الغزل والنسيج، مفيش شك إنه صناعات الغزل والنسيج عملية أساسية فى عناصر التكلفة والمعيشة بالنسبة لجميع المواطنين، وبرضه زى ماقلنا فى السنين الماضية حصل زيادة فى الأسعار متتالية ارتفعت فيها حتى تمن الأقمشة الشعبية بنسب – يعنى أرجو من السيد وزير التموين يدى بعض الأرقام – هيبان إن الحاجة اللى كانت مثلا بـ ١٠ و ١١ قرش من أربع سنين أصبحت النهارده بـ ١٩ و٢٠ قرش! فدى مفيش شك بتشكل نسبة كبيرة على العيلة مثلا فيها أربع أولاد غير رب العائلة وزوجته؛ فدايما كانت فى أذهانا إن الأقمشة الشعبية بتشكل عنصر أساسى فى التكلفة. والحقيقة كانت سياستنا باستمرار إن احنا نبقى أثمان المنسوجات الشعبية بأقل حد ممكن، لدرجة إن احنا فى سنين كنا بنقول: إن مفيش مانع إن احنا نخسر شئ بسيط فى تمن الأقمشة الشعبية، نعوضه بنسبة ربح أكتر من سلع أخرى ممكن تتحمل الزيادة فى السعر.

والنقطة التانية فى صناعات الغزل والنسيج اللى هى الملابس الداخلية: ودى أيضا تشكل عبء أساسى فى تكاليف الحياة، ودى برضه ارتفعت بصورة متتالية الى أرقام هى الحقيقة أصبحت كبيرة جدا بالنسبة للأسعار اللى كانت موجودة قبل كده. الاتنين دول الحقيقة كان بيخش فيهم نوعين من الرسوم.. رسم الغزل نفسه الخيط اللى بننتجه عليه رسم، وبعدين بالنسبة للمنسوجات فيه رسم تانى قرش صاغ على المتر من القماش. فده زائد ده كانوا جزء من عناصر الزيادة فى السعر بالنسبة للأقمشة الشعبية. لكن الحقيقة الشركات بعد ما اتعمل حاجة اسمها النمطى، فطالما السياسة كانت السماح بزيادة الأسعار وإن ده شئ مرغوب، إبتدت تنتج أصناف تانية بأسماء تانية وتتحرر بعملية التسعيرة وبقيت تفرض السعر بالطريقة اللى هى تراها؛ وبالتالى الحقيقة زادت الأسعار عن الأوضاع اللى احنا كنا بنستهدفها.

رسم الإنتاج اللى بتاخده الخزانة ٣,٧ مليون، وأيضا رسم الخزانة نوعين من الرسم ٩,٥ مليون جنيه؛ يعنى السلعة دى عليها حوالى ١٣ مليون جنيه وربع، حاولنا إن احنا نشوف إزاى ننقص الأسعار؟

السلع دى فيها جزئين.. تكلفة نسبة ربح للمصنع، نسبة ربح تجارة.

يعنى مثلا بالنسبة للأقمشة الشعبية، فيه نسبة ربح معينة اللى هى بيضيفها التاجر على سعر الشراء من المصنع ويبقى هو النهائى.. هو سعر البيع للمستهلك.

إحنا فكرنا فى هذا بطريقتين.. الطريقة الأولى: إذا أمكانا إن احنا نخفض السعر بجزء من سعر بيع المصنع وأيضا نخفض الـ margin بتاع الربح المسموح بيه للتوزيع – يعنى مثلا إذا كان بياخد ٢٠٪ نديله ١٥٪ بس – قطعا النتيجة فى إنخفاض الأسعار

هيزيد المبيعات، هتبقى الحصيلة الإجمالية للعائد بتاع البيع من هذا البند أو من البنود الأخرى بالنسبة للشركات التجارية الداخلية. وإحنا كان معانا فى الاجتماعات السيد رئيس المؤسسة الاستهلاكية ووافقنا على هذا الكلام، بل هو يمكن كان سعيد بالإجراءات دى لأنه الشركات كانت حاليا بتعانى من الكساد وعدم الحركة فى تصريف الإنتاج.

فده بالأسلوبين دول بيمكننا إن احنا نخفض السعر دون أن نلجأ الى إنقاص رسم الخزانة اللى احنا بناخده. وبعدين الحقيقة لقينا إنه بالنسبة للأقمشة الشعبية مافيهاش margin ربح يسمح بهذا، الى جانب إن احنا كنا عاوزين مورد نقابل بيه الخفض فى الملابس الداخلية؛ فاتفقنا على إنه القرش صاغ بتاع الأقمشة الشعبية بنشيله، وبنعتبر إن ده مورد ونقدر بنشوف هنعمل بيه إيه. الأقمشة الشعبية اللى هنطلع بيها التسعيرة فى التخفيضات، متوسط الخفض هيوصل لحوالى ١٥٪ فى الأسعار.

طبعا إحنا برضه فى عملية التسعيرة، بنراعى إن فيه إقبال على أصناف معينة؛ مثلا: صنف معين من المحلة الإقبال عليه بحيث إنه بيبقى فى السوق السوداء، فمفيش داعى فى التسعيرة الجديدة إن أنا أطبق الخفض على هذا الصنف وأطبقه على الأصناف الأخرى المثيلة؛ بحيث إن أنا أيضا بعالج أوضاع فى السوق تزيل ظاهرة السوق السوداء بالنسبة لبعض المنتجات، لكن فى متوسطه الأقمشة القطنية بالذات اللى هى الشعبية هيخفض سعرها بحوالى ١٥٪. فى نفس الوقت بنطلع قرار بتحديد نسبة الربح فى باقى أنواع الأقمشة اللى مش هتصدر بيها التسعيرة إلا يكون نسبة الربح فيها أكثر من ٢٥٪. فى الماضى كان مسموح لغاية ٤٠٪، والـ ٤٠٪ كانت مطبقة على كل قماش أكتر من ٤٠ قرش المتر، وهى نسبة الحقيقة كبيرة جدا خفضها الى ٢٥٪ معناها خفض الأسعار الى ١٥٪ دون أن تتحمل الشركات التجارية عبء؛ لأنه زادت التصنيف هيرجع تانى، ودا كان بالإتفاق مع السيد رئيس المؤسسة الاستهلاكية ده بالنسبة للأقمشة القطنية.

وأنا أحب أقول هنا: إنه النوبة دى لن يكون خفض الأسعار على أساس الجودة، بالعكس يعنى إحنا مع خفض الأسعار سنعمل على زيادة الجودة؛ لأنه فى أذهان الناس إنه الفترة اللى فاتت الحقيقة إنه كان جزء من العملية إن احنا ننقص كمان الـ quality بتاع الأقمشة ونكسب زيادة. والعملية دى الحقيقة ضرتنا بل يمكن كمان ضرت سمعة صناعة مهمة زى الغزل والنسيج؛ فدى كلها الأرقام اللى احنا حاطينها هنا، آخذين فى الحسبان إن احنا سياستنا العادية واللى احنا ماشيين فيها الآن إن احنا نرفع الجودة سنستمر فيها.

البند التانى: الأقمشة الصوفية: برضه إحنا لقينا إنه الأقمشة الصوفية أسعارها زادت بحيث أصبحت فى غير متناول الجماهير؛ لأنه النهارده المتوسطين من الشعب غير قادرين على إنه يشترى الأقمشة الصوفية، يعنى مفيش النهارده راجل متوسط يقدر يشترى بيجامة صوف، كله بيشترى الكستور لأنه أسعار الصوف زادت الى درجة كبيرة.

والحقيقة لما راجعنا العملية، لقينا إن الأسعار أولا مغالى فيها من جانب الشركات، الى جانب إن كان فيه رسوم على الصوف. ولكن هنا أنا الحقيقة بقر إن الرسم مكانش العامل الأساسى فى رفع الأسعار إطلاقا، بل المغالاة نتيجة لأنه الحصة اللى كنا بنديها لشركات إنتاج الصوف علشان تستورد الصوف حوالى ٣٠٪ من طاقات المصانع، والشركات عارفة إنها تقدر نتيجة لنقص المعروض إنها تفرض السعر اللى هى عاوزاه وهتلاقى المشترين، ويمكن غالوا شوية زيادة فى هذا. وإحنا اقترحنا الحقيقة إن احنا نعمل تخفيضات، المتر اللى تمنه جنيه بنخفض ١٠ صاغ، واللى تمنه من ١جنيه الى ٢ جنيه ١٥ قرش، من ٢ جنيه الى ٢,٥ جنيه ٢٠ قرش، من ٢,٥ فما فوق بـ٣٠ قرش على المتر.

بند تانى الحقيقة برضه كنا مش بس رفعنا أسعاره بل ساءت مواصفاته اللى هو البطاطين: يعنى أنا نزلت فى محلات علشان أشوف، والحقيقة البطانية اللى بـ ٨ جنيه و١٠ جنيه اللى هى كانت مفروض من تلات أربع سنين بطانية فاخرة هى بطانية فى غاية السوء! والنتيجة بقى لزيادة الأسعار، ابتدى يبقى فيه مخزون بطاطين عندنا لدرجة إنه السنة اللى فاتت كان عندنا بايت حوالى ٢ مليون بطانية! لازم إن احنا نخفض الأسعار.. بخفض الأسعار أنا بعتبر إن الشركات مش هتحقق خسارة بل بالعكس نتيجة التشغيل هتعوض الخسارة فى نفس الوقت؛ يعنى الحقيقة لازم نحسن المستوى، وده إجراء إحنا ماشيين فيه وبنقترح خفض أسعار البطاطين ١٥٪ بالنسبة لجميع الأنواع.

البند الرابع: اللى هو فوط الوجه والكوفرتات والحاجات دى: ودى قررنا وضع خفض عام بنسبة ١٠٪ على أسعار المعروض منها حاليا.

بند الملابس الداخلية: الحقيقة إن الملابس الداخلية زى ما ذكرت وأظن كلنا بنعانى من هذا، حصل فيها تلاعب فى المواصفات والأسعار والنمر، وكان العملية عملية إنه ضامن إن الإنتاج بيتباع سواء كان جيد أو مش جيد، سعره عالى أو مش عالى لأنه لما بيحتاج لفانلة مضطر إنه يشترى. وإحنا راجعنا الأسعار ولقينا إنه أسعار شركات القطاع العام بتزيد عن أسعار مصانع القطاع الخاص يمكن من ٢٠ – ٢٥٪! عملية مغالاة واطمئنان إنه هيفرض سعره على السوق. فلذلك إحنا قررنا إن احنا نعرض خفض أسعار الملابس الداخلية عن طريق تحديد نسبة الربح الى ١٥٪؛ دى ليها سبب هنا دى ماتتعلقش بإنتاج مصانع القطاع العام، دى تتعلق بإنتاج ملابس القطاع الخاص لأنها

بتشكل ٧٠٪ من الملابس الداخلية فى البلد؛ لأنها دى غير محددة، الى الآن نسبة ربح التاجر فى بيع إنتاج مصانع القطاع الخاص غير محددة. فإحنا حبينا أن نصدر تسعيرة تشمل مصانع القطاع الخاص، والسبب إن احنا مالحقناش نجيب لها تسعيرة لأنه ٦٢ مصنع صغير إن احنا على الأقل فى هذه المرحلة بنحدد نسبة الربح فى التجارة مثلها مثل القطاع العام. إنتاج القطاع العام محدد له ١٥٪ نسبة ربح تجارة وده الكلام الأولانى، ثم أن نخفض أسعار القطاع العام اللى هو سعر المصنع، الحقيقة إحنا لما عملنا التخفيضات بانت التخفيضات إنها أقل من اللازم.

وبرضه أنا لما عرضت الاقتراحات، أنا شايف إنها ممكن إن احنا نزيد الخفض لأنه فى النهاية عندنا لسه مبالغ متوفرة ١,٥ مليون جنيه اللى هو خفض رسم المنسوجات الشعبية، ممكن إن احنا نستخدمه فى حاجتين.. فى إن احنا بالإضافة الى الكشف اللى احنا محضرينه بالخفض للملابس الداخلية نقدر نضيف خفض إضافى ١٠٪، والـ ١٠٪ دى حصيلتها ٢٥٠ ألف جنيه على التلات شركات بتاعتنا؛ يبقى كشف التسعيرة اللى احنا عملناه واللى هو كان بيحقق الخفض حوالى ٧٪ نضيف عليه كمان ١٠٪. وبهذا بننزل أسعارنا الى ما يوازى القطاع الخاص، ويبقى ميزتنا إن احنا مستوى الإنتاج بتاعنا أحسن الى جانب تيسير.

الجزء التانى: اللى هو الشرابات: إحنا الشرابات بتاعتنا النهارده مابتتباعش يعنى ابتدى الإنتاج يتكدس لأسباب.. الشوارع وعلى الأرصفة شرابات مهربة من الخارج ويمكن مستوى الجودة أحسن من الموجود عندنا وأرخص، برضه عملية التسلسل فى زيادة الأسعار خلت سعر الشراب صعب على الناس إنها تشتريه. ولذلك إحنا أيضا بنقترح إن احنا بنطبق من بكره نسبة خفض ١٠٪ ويمكننا إن احنا نعملها ٢٠٪ على سعر الشراب، ١٠٪ بتعادل ١٠٠ ألف جنيه، ٢٠٪ تعادل ٢٠٠ ألف جنيه؛ يبقى مجموع خفض الملابس الداخلية زائد خفض الشرابات زائد خفض أسعار الأقمشة الشعبية اللى هو إحنا بنقترح إنه ننزل بالنسبة لأربع أصناف أساسية.. الدبلان الدمور والبفتة والقولار، و٣ قرش صاغ كمان عن التسعيرة اللى هم اقترحوها؛ وبهذا بنستوعب الـ ١,٥ مليون جنيه، ويبقى إحنا فى الحدود اللى المذكرة واردة اللى بعد هذه الإجراءات يبقى لسه عندنا فائض ٤١٢ ألف جنيه.

ده الجزء بالنسبة للملابس، وأنا بعتقد إن دى الحقيقة عملية أساسية ويمكن برضه إخراجها النهارده على العيد هيكون لها أثر كويس جدا، وهو إجراء طبيعى وكان لازم نلجأ له لأنه إحنا غالينا جدا فى الفترة اللى فاتت.

ننتقل بعد كده الى المجموعة التالتة: اللى هى الصناعات الهندسية: زى ما ذكرت كان الاتجاه الى رفع السعر دون النظر الى التكلفة؛ مما أدى الى توقف الإنتاج فى المصانع بالكامل تقريبا فى بعض السلع. أول السلع اللى تقريبا توقف الإنتاج منها للسوق المحلى التلاجات الكهربائية، ارتفع السعر ارتفاعات كبيرة مثلا قبل الارتفاعات كانت ٦ قدم بـ ٨٥ جنيه بقيت ١٠٠، الـ ٨ قدم كانت ١٠٠ جنيه بقيت ١٥٠، الـ ١٠ قدم كانت ١٢٥ بقيت ١٨٥؛ زيادات يعنى ٥٠٪ و ٤٠٪. طبعا السلع لما تتحدد لها ٢٥٪ كانت فيها نسبة ربح للمصنع وأيضا الشعب متقبل هذا السعر، لما بتزيد بنسبة كبيرة بالشكل ده بيتوقف البيع. والبيان اللى موجود بعد كدا بيبان إن احنا اللى أمكنا إن احنا نبيعه ٩٦٠٠ تلاجة بعد ماكنا بنبيع السنة السابقة لهذا على طول ٣٣ ألف تلاجة!

الاقتراحات اللى احنا متقدمين بيها، كانت على أساس إن احنا نحاول إن احنا نبقى للخزانة الحصيلة بتاعتها، مع خفض سعر البيع للتلاجات المختلفة لخفض جزئى من تكلفة المصنع؛ لأنه فى الأسعار اللى احنا حاسبين عليها نسبة ربح كبيرة موجودة فى التلاجة الواحدة للمصنع، الـ ٦ قدم بنقترح إنها تنزل من ١٠٠ الى ٨٥ زى ماكانت، الـ ٨ قدم من ١٥٠ الى ١٢٥، الـ ١٠ قدم من ١٨٥ الى ١٥٠.

إحنا بنرى إنه بهذه التخفيضات هيمكن إنه ننزل فى السوق ٢٠ ألف تلاجة، وأنا بعتقد إنه هيبقى فيه طلب أكتر عن ٢٠ ألف تلاجة، والحصيلة نتيجة لهذا بالنسبة للخزانة هتزيد عن المورد للخزانة بالأسعار الحالية للرسم بمقدار ١١٠ ألف جنيه. بالنسبة للشركة طبعا الأرباح هتزيد زيادة كبيرة؛ لأنه هيبقى فيه تقديرا أرباح حوالى ٣٣٧ ألف جنيه زيادة عن المحقق السنة الماضية نتيجة لمضاعفة المبيعات، وزى ماقلت فيه نسبة ربح كبيرة فى سعر بيع التلاجة من المصنع حتى بعد الخفض الجديد.

البند التانى – والحقيقة هو موضوع كان ورد قبل كده – موضوع سيارات الركوب: هو المصنع موجود وكان تقرر إن احنا لا نبيع سيارات الركوب إلا للى دافعين بالعملة الصعبة، فى الوقت اللى كان فيه عدد من الحاجزين يبلغ حوالى ٧ آلاف لم يسلموا بعد السيارات بتاعتهم. نتيجة لعملية الإيقاف، إبتدى بعض الحاجزين يسحبوا بحيث إن فضل حوالى ٥ آلاف من الحاجزين مازالوا دافعين العربون ومستنيين بقالهم أربع سنين وخمس سنين بأمل إن احنا نبتدى نبيع.

مفيش شك إنه سيارة الركوب لابد من توفيرها لأنه لو مكناش هنجيبها بالإنتاج هنجيبها بالإستيراد، وحصل فى السنة اللى فاتت واللى قبلها إبتدت السيارات المستوردة تغمر الشوارع. فى نفس الوقت فيه رسوم مقررة على أنواع السيارات الركوب؛ ٢٠٠ جنيه

على السيارة ١١٠٠، و٤٠٠ جنيه على السيارة ١٣٠٠، و٨٠٠ جنيه على السيارة ٢٣٠٠، و١٠٠٠ جنيه على السيارة الاستيشن.

إحنا إبتدينا كنا ننتج وبنبيع بالعملة الصعبة فى الفترة الأخيرة، ومفيش إقبال أبدا وابتدى يتراكم عندنا عدد من السيارات تامة الصنع والباص اللى هى برضه مستمرين فى الإنتاج ما يكفى حوالى ١٠٠٠ عربية موجودين من الـ ١٥٠٠.

إحنا لما كنا فى إيطاليا ناقشنا مع شركة فيات، واتفقنا على أساس إن احنا نبدأ فى إنتاج الـ ١١٠٠ بواقع ٣ آلاف سيارة فى السنتين اللى جايين كل سنة، الى أن يتم التفاهم على الموديل اللى احنا بنمشى فى إنتاجه بالصورة النهائية؛ هل هو هيكون السيارة أصغر أو أقل؟ اتفقنا مع شركة فيات إنها تيجى تعمل بحث للسوق المصرى وإيه نوع السيارة اللى بتناسبها وإيه عدد الوحدات.. الى آخره. ده بنفترض إنه إذا خد النص الأول من السنة الجاية، يمكننا إنه بعد إنتاج الـ ١١٠٠ فى السنة الأولى نكون رسينا يانستمر فى سنة تانية لـ ١١٠٠ أو نبدأ فى إنتاج السيارة التانية.

سعر السيارة المقترح هنا إنه يكون ١٥٠٠ جنيه، هى حاليا بتتسلم بالعملة الصعبة بما يوازى ١٢٠٠ جنيه مصرى، الـ ١٥٠٠ شاملة رسم الخزانة ٢٠٠ جنيه. الحقيقة بهذا يبقى إذا كنا هننتج ٣٥٠٠ عربية بنحقق رسم إضافى حوالى ٦٠٠ أو ٧٠٠ ألف جنيه؛ لأن هى حاليا الخزانة مابتاخدش هذا الرسم على المورد بالعملة الصعبة. فى نفس الوقت بنحقق ربح للشركة اللى هى شركة النصر، بحيث إذا ووفق على هذا شركة النصر فى ميزانيتها هتحقق أرباح هذا العام اللى هو يبدأ فى الإنتاج بعد ماكانت مابتحققش ربح. وإذا ووفق على هذا الكلام، الحقيقة إحنا بنعلن من بكره إن احنا هنبدأ التسليم لأن أنا عندى الرصيد اللى موجود يمكننى من التسليم بمعدل من ٢٠٠ الى ٢٥٠ عربية شهريا، والباص اللى هييجى من إيطاليا يمكننى إن أنا أستمر فى هذا على مدى السنة الجاية، وطبعا ده هيريح كثير من الناس اللى حاجزين وبقالهم سنتين منتظرين!

ومن المقترح هنا إن احنا بالنسبة للسلع الهندسية، إن احنا نفتح مجال التقسيط بالنسبة للسلع العادية اللى هى التلاجات، وزى ماهنشوف بعدين أجهزة التليفزيون والتكييف التقسيط لسنتين. والحقيقة إنه ممكن بقرار مع السيد وزير التموين إنه يحدد شروط للتقسيط، والحقيقة هو ممكن بقرار من السيد وزير التموين بنقترح إن التقسيط على سنتين ودفع ١٠٪ مقدم. والحقيقة إنه عملية التقسيط بتفتح الباب للشراء، يعنى لما فتح التقسيط للتليفزيون كل المخزون أو أغلبه اللى كان موجود فى المصانع ابتدى يتصرف.

بالنسبة للسيارات، بنقترح إن احنا نرجع الى نظام التقسيط اللى كنا ماشيين عليه اللى هو على تلات سنين، بيحمل تلات سنين ١٠٪ global كفايدة، اللى هو الاتفاق اللى كنا عاملينه مع البنك.

فى الصفحة الأخيرة: بالنسبة لإنتاج مؤسسة الصناعات الهندسية، بيبان إنه الزيادة فى حصيلة الخزانة من هذه السلع لوحدها بتقدر بـ ٥٥٨ ألف جنيه، بالنسبة لأرباح الشركات سواء من التلاجات أو السيارات مجموعها بيوصل لحوالى ١,٥٥٧ مليون جنيه. وهذا يوضح الكلام اللى أنا قلته، إنه بهذه الإجراءات يصحح الأوضاع الاقتصادية لشركات هى فى أصلها كسبانة وإنتاجها مطلوب وتكلفتها سليمة، ولكن نظرا للإجراءات السعرية ابتدت تتجه الى الخسارة وكان لابد إن احنا نتخذ قرار بالنسبة لها، وإن احنا نعتبر إن هذا الإجراء هو العلاج الصحيح لمثل هذه الحالات.

إحنا فى الآخر جمعنا بقى كل السلع سلعة سلعة والحصيلة النهائية وهنتكلم عن النتيجة النهائية..

السلع الهندسية: جزء منها ينتج فى وزارة الإنتاج الحربى، التلاجة كانت بتباع بـ ٢١٠ جنيه مقترح إنها تخفض الى ١٨٠ جنيه، الخزانة بتاخد رسم حوالى ٥١ جنيه مقترح تخفيض ٢٠ جنيه على التلاجة والشركة بتتحمل الباقى. مجموع الإنتاج مقترح إنه يزيد من ٣٥٠٠ الى ٥٥٠٠؛ يبقى حصيلة العملية دى بالنسبة للخزانة إنه هيبقى فيه تحميل حوالى ١٠ آلاف جنيه بالنقص فى حصيلة رسم الإنتاج المورد لوزارة الخزانة.

أجهزة التليفزيون: مقترح إن احنا نخفض سعر الجهاز ٢٣ بوصة من ١٦٠ الى ١٤٠ جنيه للمستهلك. أنا أحب أقول إن احنا لما كنا بننتج الجهاز ٢٣ كنا بنبيعه بـ ١٠٥ – اللى هو جهاز فيليبس – وكانت شركة النصر بتبيعه بـ ١١٠، وكان الحقيقة نسبة الربح فيها نسبة مجزية جدا. الخفض ده مازال يسمح للشركة بنسبة ربح كبيرة، بالإضافة طبعا الى إن زيادة الإنتاج بالقدر المقترح بالمذكرة هيزود حصيلة الخزانة بمقدار ٤١٠ ألف جنيه، زيادة مرتقبة فى الإنتاج فى المبيعات من ٤٠ ألف جهاز كانت مقررة الى ٦٥ ألف جهاز. وطبعا ده هينعكس على زيادة ربحية الشركات بالقدر اللى يعادل عدد الوحدات المباعة مضروب فى نسبة الربح المقدرة. فبالنسبة لعملية التليفزيون الحصيلة النهائية هى الزيادة فى الرسوم الخزانة تطلع ٤١٠ ألف جنيه.

السلعة الأخيرة اللى مقترحة من الإنتاج الحربى أجهزة تكييف الهواء، وهى حاليا بـ ٣١٥ جنيه مقترح تطبيقها الى ٢٦٠ فيها رسم خزانة، هو مقترح خفض رسم الخزانة لمبلغ ٣٥ جنيه والشركة بمبلغ ٢٠ جنيه، بنجيب الفرق اللى هو ٥٥ جنيه مع زيادة المبيعات بدلا من إنتاج ٨٠٠ جهاز ننتج ١٥٠٠، والحصيلة النهائية لهذه العملية إن هيبقى فيه فائض فى رسم الخزانة المورد قدره ٢٠ ألف جنيه.

البشرى: إذا سمحت لى، الـ ٨٠٠ دول مخزون إحنا متوقفين من سنتين، ولو بدأنا الإنتاج هنصل الى معدل ١٦٠٠ جهاز.

صدقى: إذا جمعنا التلات حاجات، اللى هى خسارة ١٠ آلاف جنيه فى التلاجة فى رسم الخزانة، ٤١٠ ألف جنيه إيراد من التليفزيون، ٢٠ ألف جنيه من تكييف الهواء؛ يبقى الخلاصة النهائية هيبقى إيراد الخزانة يزيد بمقدار ٤٢٠ ألف جنيه إذا تحققت الأرقام اللى احنا ذكرناها.

البند الأخير: اللى هو السلع التموينية: الحقيقة السلع التموينية يعنى بتشكل عنصر أساسى مش بس فى تكلفة الحياة بل هو فى أذهان الجماهير؛ يعنى يمكن لما بيطلع قرار خاص بالسلع التموينية زى الشاى والكيروسين بيبقى فى أذهان الجماهير زى ترمومتر أو مقياس لسياسة الدولة فى الاتجاهات المختلفة.

الشاى كان من السلع الأساسية، وطبعا التفصيل السيد وزير التموين يقدر يتكلم فيه بعدين، لكن فى التلخيص اللى هنا إن احنا الكمية المطروحة فى السوق حوالى ٢٤؛ الكمية دى بتنطبق على جزء من البطاقات اللى هو مخلوط قيمته ١١٠٠ طن شهرى، والباقى ٩٠٠ طن من أصناف تانية سيلانى وهندى قدرها ٩٠٠ طن فى الشهر. والكمية دى فى الواقع مش مقضية نتيجة لأنه طبعا كلنا شوفنا الجزء اللى بيوزع فى البطاقة، وهو لا يكفى ٤ أو ٥ أيام من الشهر وبيضطر كل الناس إنها تشترى الحر.

زى ما السيد وزير التموين ذكر، قال: إن احنا فى عملية الشاى بنكسب ربح كبير جدا؛ فى الصنف المخلوط بنجيبه من ٣٤٠ جنيه بنبيعه بـ ١٤٠٠ جنيه، الأصناف التانية بتقف متوسط ٤٢٠ جنيه بنبيعه بـ ٤٤٠٠ جنيه للطن! فإذا كان هذا هو الوضع فيعنى تحديد الكمية مالوش مبرر، وبنضايق الناس إنه الكمية مش متوفرة وفى نفس الوقت بنحرم نفسنا من حصيلة يمكننا إننا نحصل عليها وبرضا من الناس لو توفرت لهم الكمية.

والاقتراح المقدم، هو إن احنا نطلق الشاى الحر ونبقى سعر البطاقات المخلوط كما هو. كان السعر البطاقات ٧٠ مليم للـ ٥٠ جرام، هتبقى ده زى ماهو والأصناف الأخرى هنستورد كمية إضافية ٥ آلاف طن حتى يتوافر الشاى بالقدر اللى فعلا الاستهلاك المحلى بيطلبه. والنتيجة لتوفيره أيضا هنخفض سعره فى صنفين اسمه ياقوت وسيلان؛ الاتنين واحد كان بـ ١٣٠ هننزله الى ١٠٠ والتانى ١٦٠ هننزله الى ١٣٠ مليم للـ ٥٠ جرام. نتيجة للعملية دى يبقى فيه إيراد إضافى للدولة، زى ماهو وارد فى الصفحة نمرة ٣. زيادة حصيلة الرسوم الجمركية من ٤,٩ مليون جنيه الى ٥,٤ يعنى فيه ٠,٥ مليون جنيه. واتفقنا مع السيد وزير الخزانة إن حصيلة الخزانة على الشاى اللى هى ٩,٥ مليون جنيه، تبقى كما هى بنوردها له بالكامل بسعر موحد للطن ٣٢٠ جنيه. الحقيقة ٣٢٠ جنيه للطن فى الكمية اللى احنا بنقول عليها، يعنى قيمة ألف جنيه زيادة الإيرادات الناتجة اللى هى تبقى فى ميزانية هيئة السلع التموينية ترتفع من ٩,٦ الى ١٠,٧. العملية دى بتحقق للدولة نص مليون فوق و١٠٠ يبقى ٦٠٠ ألف و٣,٨؛ يعنى ٤,٤ مليون جنيه مع توفير الشاى بكميات أكبر، مع خفض أنواع الشاى اللى هى كانت بره البطاقة بنسب بتصل من ٣٠ الى ٢٥٪ حسب الصنفين اللى احنا ذكرناهم.

الاقتراح التانى الكيروسين: الكيروسين كان حتى فبراير ٦٧ بسعر ١٠ مليم للتر بالكوبون، وبدون كوبون كان بـ ١٨مليم للتر. فى مارس ٦٧ تقرر إلغاء التوزيع بالكوبونات ورفع السعر بواقع ٢٠ مليم للتر شاملة ٥ مليم عن كل لتر للخزانة، فى نوفمبر ٦٧ أعيد نظام التوزيع بالكوبونات، ورفعت أسعاره الى ٢٠ مليم للتر بالكوبون و٣٠ مليم للتر الحر بدون الكوبون.

الحقيقة إنه اللتر بالنسبة بالكوبون أقل من احتياجات المواطنين، فالأغلب اللى بيشترى اللتر بالكوبون بيشترى جنبه لتر أو اتنين أو تلاتة بالسعر الحر. وبالرغم إن احنا بيتهيأ لنا إن القرش هنا يعتبر ضئيل، لكن الحقيقة هو بيؤثر جدا فى الجماهير الفقيرة؛ ولذلك بيقترح السيد وزير التموين نبقى سعر الكوبون زى ماهو اللى هو فى البطاقة، ونخفض الحر من ٣٠ مليم الى ٢٥ مليم، العبء اللى هينتج عن هذا حوالى ٢,٢ مليون جنيه فى السنة .

البند الأخير اللى هو الزيت: أسعار بيع الزيت للمستهلك بالبطاقات هى عبارة عن ٧٠ مليم للكيلو، ودا فرض فى سنة ٦١. السعر الحر والزيت الحر فى ذلك الوقت كان ١٢٠ مليم للكيلو، إبتداء من أغسطس ٦٧ أول حاجة خفضنا مقررات الزيت بالبطاقة وأبقينا سعر البيع على أساس ٧٠ مليم، والحر بقى رفعناه من ١٢٠ الى ١٦٠ للكيلو. وطبعا معنى هذا إن احنا حولنا جزء كبير اللى هو يعادل الخفض بقيمة الكوبون من ٧٠ مليم

للكيلو الى ١٦٠ مليم، وكل الحر الباقى رفعناه من ١٢٠ الى ١٦٠، كمان أضفنا الى هذا أسعار إضافية للتعبئة فى الكرتون والإزازات الحقيقة بتوصل الأسعار النهارده الى ٢٢ قرش و٢٤ قرش للكيلو اللى فى الإزازة. اللى مقترح فى المذكرة إن سعر الكيلو فى التموين كما هو فى الكوبون بواقع قرشين صاغ للكيلو؛ وبذلك بنبقى خفضنا نص الزيادة اللى تقررت فى عام ٦٧.

أعباء هذا التخفيض ٩٦٠ ألف جنيه، مجموع العملية الخاصة بالمقترحات للمواد التموينية؛ الشاى بيجيب زيادة ٤,٣٠٠، والزيت بيجيب نقص ٩٦٠، الكيروسين بيجيب نقص ٢,٢ مليون.

إذاً الجملة إن احنا بنزود الإيرادات بـ ٤,٣٠٠ مليون جنيه، بننقص الموارد يبقى صافى الزيادة لصالح الخزانة ١,١٤٠ مليون جنيه.

الحقيقة الحصيلة الإجمالية لهذه العملية كلها، لما نجمع بقى الحصيلة سواء بالزيادة أو بالنقص فى رسم الخزانة فى كل القطاعات اللى أنا ذكرتها، بتنتهى الى إنه فيه ٤١٨ ألف جنيه إيراد إضافى، مع تنفيذ جميع المقترحات الواردة سواء بتوفير الكميات أو بخفض الأسعار كما هو مذكور.

مرعى: هو إذا سمح لى الدكتور عزيز هو فيه تلات استفسارات خاصة بالموضوع، فى الواقع الطريقة اللى اتجهت ليها اللجنة للدراسة فى اعتقادى طريقة سليمة جيدة جدا لأنها لمت الموضوع من تلات نواحى، ولكن بخصوص السلع الهندسية بالذات، ماهو مدى التأثير على النقد الأجنبى؟ لأن النقد الأجنبى هو هيبقى العامل المؤثر فى الإنتاج الزايد اللى إنت بنيت عليه الأرقام الموجودة.

صدقى: الموضوع ده كنا ناقشناه، سواء بالنسبة لنا إحنا فى شركة إيديال أو بالنسبة للإنتاج الحربى، سيكون توفير الكميات الاضافية فى حدود الميزانية النقدية الخاصة بكل قطاع. وأنا أحب أقول إن حتى إذا كان يظهر فى الوقت الحاضر إن احنا نستخدم أجزاء مستوردة، لكن الجزء الأكبر من هذا سيتوفر محليا من الإنتاج خلال هذا العام. الـ compressor اللى هو بيشكل الجزء الأساسى فى التلاجة، فيه مصنع الكباسات هيبدأ ينتج السنة دى، ومصنع بنها لقطع الإلكترونيات اللى هى داخلة فى الراديو والتليفزيون أيضا ابتدا ينتج وبيشكل الجزء الأكبر من وحدات الإنتاج، والباقى حتى إذا تبقى الجزء البسيط ده بنجيبه بالذات بالنسبة للإنتاج الحربى بيجيبه من الخارج، وإحنا حسبنا العبء الإضافى نتيجة

للزيادة المقترحة فى الإنتاج، ولم نطلب نقد أجنبى زيادة عن الميزانية المقررة بالنسبة لهذه الزيادة.

مرعى: حتى فى التلاجات؟

صدقى: حتى فى التلاجات.

مرعى: إذا سمحت لى فيه سؤالين تانيين برضه..

صدقى: أنا أحب أقول بالإضافة الى هذا، إن احنا حريصين على أن تكون الزيادة فى الإنتاج إضافة للإنتاج مع استمرار التزامنا بالإنتاج للتصدير بالأرقام اللى احنا قلناها.

مرعى: إنت قلت الكلام ده فى الأول، هو فى النقطة التانية فى حكاية الكحول هو فرض رفع سعر كبير على الكحول الأحمر، وقدر الحصيلة فيه بـ ٨٠٠ ألف جنيه، مش جايز يحصل فى الكحول الأحمر نفس اللى حصل فى المواد اللى احنا رفعنا سعرها فقل استهلاكها وبالتالى انكمشت الحصيلة بتاعتها؟

صدقى: لأ.. ياأخ سيد، لأنه الحقيقة إحنا حتى قبل هذه القرارات أنا كنت طلعت قرار ألا يسلم الكحول الأحمر إلا لشركة جناكليس لأنها بتستخدمه فى صناعة البراندى.

مرعى: الحكول الأحمر ولاّ الأبيض؟

صدقى: لا.. الأبيض.

مرعى: أنا بأتكلم عن الأحمر، الـ ٨٠٠ ألف جنيه مش حصيلة للأحمر ولاّ الأحمر والأبيض؟

صدقى: لا.. الاتنين.

مرزبان: هو يافندم الأحمر بس هو اللى بيطلع فى الكونياك، وهو بيمثل نسبة قليلة جدا.

صدقى: أنا قلت لشركة جناكليس: بس المشروبات الكحولية، وهم قادرين إنهم يدفعوا هذا الفرق وسعداء به لأنهم مش قادرين يحصلوا عليه، وأنا بتكلم إن الأهالى بياخدوه يشربوه.
يعنى الكمية كلها هانديها لشركة جناكليس بناء على طلبهم.

مرعى: يعنى مش هيبقى فيه استهلاك للسبرتو الأحمر فى الداخل؟

صدقى: لا.. هننزل الجزء المخصص للاستهلاك للوابورات السبرتو بالقدر الأقل بالسعر الزيادة، وإذا قل استهلاكه إحنا بنرحب بهذا لأن شركة جناكليس عايزة الكميات الإضافية بأى قدر إحنا نوفره.

مرعى: السؤال التالت والأخير بالنسبة لإنتاج الزيت: هو مشاهد إن احنا ماشيين على خط خاصة باستيراد الزيت من الخارج، كان الدكتور عزيز أثارها أكثر من مرة وأنا كنت معاه فى هذا الرأى؛ إنه بدلا من إن احنا نجيب الزيت من بره وإحنا بنعانى من مشكلة الكسب معاناة عنيفة جدا وعاملة لنا متاعب فى الريف كبيرة، فيه عباد الشمس وده الزيت بتاعه من أحسن الزيوت اللى بتستهلك هنا فى مصر وكذلك الكُسب، وموجود بضخامة كبيرة فى الاتحاد السوفيتى وهو من البلاد الكبيرة اللى بتنتج عباد الشمس؛ فدى ملاحظة جانبية أيضا مش متعلقة بهذا التقدير.

أنا برجو السيد وزير الصناعة والسيد وزير التموين إنه ندرس باجتهاد شوية، إما باستيراد بذره عباد الشمس من الخارج ودى متيسرة أو بذرة قطن سودانى من السودان ودى غير متيسرة النهارده؛ لأنه السودان ابتدى يصنع ويستهلك أغلب الكميات بتاعته. فيمكن لو اعتمدنا على عباد الشمس هنكسب حاجتين.. إن التموين ياخد الزيت بنفس السعر اللى هو بيستورده بيه من الخارج، وإحنا نقدر ناخد الكسب جزء منه يتصدر لبرا ويعمل لنا زى صندوق موازنة، والجزء التانى ندخله على تصنيع الكسب.
هم دول بس الـ ٣ ملاحظات.

عبد الناصر: هم لبنان عملوا عباد الشمس ده بدل الحشيش، الأرض اللى كانوا بيزرعوها حشيش دلوقتى بقى يزرعوها عباد الشمس.

مرعى: وعلى فكرة يافندم من المحاصيل اللى بعتقد الأخ دكتور بكر ركز لنا عليها شوية.

عبد الناصر: لكن هم مش ناجحين، يعنى هم بعد سنتين كان المشروع فى لبنان عاوزين يرجعو تانى الحشيش طبعا!

مرعى: طبعا الحشيش بيجيب إيرادات أحسن، إنما هو الروس وصلوا لنسبة زيتية لعباد الشمس مفيش حتة فى العالم وصلت لها، فبعتقد إن لو المجلس يوجه الوزراء المختصين إنه نتك فى دراسة هذا الموضوع شوية؛ أولا: بيحل لنا مشكلة الزيت، وثانيا: بيحل لى أنا مشكلة العلف اللى بعانى منها فى العملية دى.

مرزبان: لو سمحت لى يافندم أدخل فى الموضوع أدى صورة مكملة للصورة اللى قالها السيد وزير الصناعة، أنا بس هعلق على زيت عباد الشمس.. ثبت إنه جه وجرب ولم يجد الطعم بتاعه قبول من المستهلكين ودى ناخدها فى الاعتبار. إحنا وافقنا من حيث المبدأ على استيراد بذرة قطن من السودان.. هى عايزة دراسة.

عبد الناصر: هو عايز دعاية، يعنى أنا الدكتور قايل لى مثلا آخد زيت عباد الشمس ما آخدش زيت، أنا أحب زيت بذرة القطن وهو الزيت اللى بيقولوا عليه الفرنساوى ده لكن باخد زيت عباد الشمس لأنه نسبة الكوليسترول اللى فيه أقل حتى من زيت الدرة؛ فهو إنت لو قلت للناس العملية بهذا الشكل هتفضل زيت عباد الشمس. يعنى دلوقتى مثلا زيت الزيتون أنا أصلا ممنوع آكل زيت الزيتون خالص، علما كان زمان بيقولوا لنا زيت الزيتون ده دواء دلوقتى الدكتور بيقول ماكلوش.

مرعى: نقدر نوزعه مع زيت عباد الشمس مع الكسب اللى ياخد طن كسب ياخد كذا.

صدقى: بالنسبة لزيت عباد الشمس، الظاهرة اللى قال عليها الأخ مرزبان ده خطأ إحنا ارتكبناه، الزيت اللى جاه كان لازم ياخد عملية تكرير إضافية بعد كده.

عبد الناصر: هو فعلا مالوش طعم.

صدقى: هو كان فيه ريحة كدا يافندم نفرت الناس منه، دلوقتى لما بنكرره فيه زيت عباد شمس موجود وبنوزعه الجمهور متقبله لأنه أجرينا عليه عملية التكرير كما يجب أن تتعمل. إنما الحقيقة الكلام اللى بيقوله الأخ سيد المخرج الحقيقى إن احنا نستورد البذره بكميات أكبر، وبالتالى نعصرها ونشغل مصانعنا اللى هى شغالة حاليا بطاقة ٤٠٪ و ٥٠٪ ونوفر أسعار ونوفر كسب.

مرزبان: هو كان فيه صعوبة إن السودانين يبيعوا لنا البذرة، لأن هم عندهم طاقة زيت وبيهمهم إن هم يشغلوا المعاصر بتاعتهم، ولذلك عرضوا البذرة تقريبا بتمن الزيت، وبعدين تكاليف النقل وتكاليف التشغيل بعد كده وجدناها هتكلفنا أكتر مانستورد زيت.. يعنى العملية عايزة برضه.

عبد الناصر: خلى الموضوع ده الأخ سيد يبقى يكلمنا فيه فى جلسة أخرى.

مرزبان: هو لو سمحت لى يافندم يمكن نتناول الموضوع على تطور الأسعار من ٥٧ / ٥٨ لغاية دلوقتى والأثر بتاعها على الجمهور، لأنه لما لمينا الصورة الحقيقة وتطور الأسعار فيها بانت الصورة يمكن أسوأ ماكان الواحد بيعتقد؛ لأن الزيادات بتبقى مستمرة بسيطة لكن لما تتراكم على مدى السنين بتجيب صورة فى الآخر كبيرة. أنا يمكن مقدرتش أجيب بالنسبة للسلع الغذائية، برضه بسبب النظام المحاسبى الموجود فى وزارة التموين كانت الإيرادات فى ناحية وحسابات المصروفات فى ناحية تانية فى بند تخفيض تكاليف المعيشة، لكن كانت مركزة فى سلعتين أو تلاتة. وكان باين إن الدولة بتتحمل أعباء سنوية وصلت الى ٣٥ مليون ووصلت أخيرا الى ٤١، وإحنا السنة دى كنا بنحاول نخفضها الى ٣٧ مليون ودى كانت مركزة على سلعتين أو تلاتة يمكن أهمهم السكر والزيت وأحيانا كان الكيروسين، فى الوقت اللى كانت ميزانية الدولة لا تتعدى ٥٠٠ مليون، فكان الشاهد إن الدولة كانت حريصة على تثبيت أسعار المواد الأساسية والضرورية للشعب طوال هذه السنين.

عبد الناصر: هو السنة اللى فاتت إحنا نزلنا الأسعار مش رفعنا.

مرزبان: حصل يافندم، أنا جيبت تطور السلع الغذائية من أول ٦٥ لغاية النهارده، الزيادات بتتراوح حتى فى السلع الغذائية الأساسية من ٢٥٪ و٥٠٪ و١٠٠٪ و٢٠٠٪، يمكن ده الظاهر إن السعر بتاعه ماتغيرش، اللى هو رغيف الخبز لكن حصل خفض فى وزن الرغيف نفسه ودى بمثابة رفع السعر الدقيق الفاخر..

عبد الناصر: زيادة المعدلات.

مرزبان: ده أخيرا بقى الجودة يعنى الـ quality حتى بتاع الأسعار باين كان هنا كل العملية فيها زيادة أسعار، فيها خفض أوزان، خفض فى المقررات، فيها خفض فى الجودة. دى الإجراءات اللى اتخذت خاصة فى السنين الأخيرة؛ الدقيق الفاخر زاد من ٣٦ مليم الى ٥٥ مليم بنسبة ٢٥٪ من ٥٦ مليم أصبحت ٧٠ مليم. السكر الحر زاد فى البطاقات نفسها اللى هى مفروض بتعطى للأفراد زادت ٢٥٪ – ده كله من ٦٥ الى بس ٦٧ – الحر زاد من ١٣٨ مليم الى ١٦٠ مليم، الحلاوة الطحينية زادت من ١٣,٥ قرش الى ٢٠ قرش، والزيت الحر زاد ٣٣٪، والرز زاد كان ٣١ مليم الى ٨٠ مليم فى سنة واحدة وبعدين خفض أخيرا الى ٦٠ مليم.

عبد الناصر: يوميها المواصلات غليت، خفضنا سعر الرز الصبح والناس بعد الظهر فى الخط الطويل ده اللى إنتو عملتوه بان إن احنا خدنا نفس الخفض فى نفس اليوم عن طريق السيد وزير النقل! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: ده تعليق الناس والله! (ضحك)

مرزبان: نسبة الكسر، يعنى جتلى شكوى قريب إن الرز بقى وحش وكل حاجة زى مايكون عاوز يقفش لنا أى قفشة إن احنا خفضنا سعره لكن بقى كله كسر! فوجدت فعلا إن صاحب القرار بتاع ٦٧ رفع نسبة الكسر من ٢٪ الى ٨٪ وصنف تانى من ٦٪ الى ١٨٪، طبعا مثل هذا الإجراء يمكن بيقلل من الـ quality وإحنا بنصلح هذا القرار دلوقتى.

الكيروسين أيضا زاد من ١٠ مليم الى ٢٠ مليم يعنى ١٠٠٪، والحر زاد ١٠ مليم الى ١٨ مليم ثم الى ٣٠ مليم بالكوبون يعنى ٣٠٠٪. السولار زاد هذا العام من ١٥ الى ٢٥ ودى برضه خالقة مشكلة، الديزل زاد من ١٣ الى ٢١ هذا العام بنسبة ٥٠٪. الشاى المخلوط زاد طبعا بنسب من ١٦٠٪ الى ٢٢٥٪ كأسعار بيع، رغم إن الأسعار من ألف جنيه بقيت ١٤٠٠ والـ ١٢٠٠ بقيت ٣٢٠٠ والـ ٢٠٠٠ بقت ٤٣٠٠ جنيه الطن، ده بس من ٦٥ الى ٦٧ بصرف النظر عن التكلفة والأسعار السابقة.

السجاير زادت من ١٥ قرش الى ٢٣ قرش فى السنتين دول بـ ٥٥٪، والمكرونة زادت ٣٠٪. والصابون زاد بنسب من ٢٥ الى ٣٣٪، وفى بعض القطع خفض الوزن بتاع الـ ٢٥٠ جم الى ٢٢٥ جم مع زيادة السعر، صابون التواليت من ٢٥ و٣٠ و٥٠ مليم أقصى سعر، أصبح عندنا بـ٥٠ و٩٠ و١٢٥ و١٥٥ مليم، ويمكن أقدر أقول إن الـ quality أقل مما كانت عليه من سنتين أو تلاتة. والمسلى زاد من ٤٠ قرش الى ٥٥ قرش فى خلال المدة دى كلها.

بالنسبة للمنسوجات: إحنا قدرنا نجيب من ٥٧ وشوفنا أسعار المنسوجات كانت مثبتة بمواصفات محددة بكل شركة وكان فيه التزام من الجميع بكده. وفى سنة ١٩٥٨ خفضت الأسعار حوالى ١٠٪، وده كان إجراء ثبت حتى عام ١٩٦١وفى سنة ١٩٦٢ فرض رسم على الغزل، ولو إنه قليل فزيدت الأسعار بما يغطى زيادة سعر الغزل.

الصورة اختلفت بعد كدا فى عامى ١٩٦٥ و١٩٦٧ عما كانت عليه فى ١٩٦٢ وهادى أمثلة.. زيادة الخام الدمور العادى من ١٠٤ الى ١٥١ فى شركة المحلة، ورفع السعر أصبح مغرى للشركات بصرف النظر. وشركة حلوان لم يكن لها أن تنتج دبلان ولكن أنشئت فقط للنبوتيه للتصدير، وكذلك غزل كفر الدوار.

الشركات منذ ١٦٦٥ و ١٩٦٧ بدأت فى إنتاج منتجات أخرى وأصناف أخرى، وتتحايل على الغاء أصناف القديمة، رغم إن فيه قرار من وزير الصناعة بيلزم الشركات بألا تعدل الإنتاج بتاعها ولا توقف الأصناف المتفق عليها إلا بإذن وزير الصناعة؛ حتى لا تتحايل الشركات على التسعيرة وتنتج أصنافا أخرى. وأنا شوفت الكلام ده فى كفر الزيات، صحيح إن الكستور تقيل وكويس وكل حاجة لكن وجدته بـ ٣٦ قرش يعنى بزيادة، وكذلك دمياط وحلوان أنتجت الكستور بـ ٥٨ قرش.. ففيه زيادة كبيرة فى الأسعار.

وكذلك فى الملابس الداخلية، وإنتاج القطاع العام لا يمثل أكثر من ٣٠٪ من الملابس الداخلية، القطاع الخاص يمثل إنتاجه ٧٠٪ من الملابس الداخلية، وكان المفروض زيادة الإنتاج فى القطاع العام عشان تكون له سيطرة فى السوق الداخلى. وتسعيرة ١٩٦٧ سعرت نص أو ثلاثة أرباع الأصناف اللى هى فى القطاع العام وحددت نسب الأسعار،

ولم تحدد أسعار القطاع الخاص ولم تحدد حتى نسبة الربح فى المنتجات بتاعتها، صحيح زى ما قال السيد وزير الصناعة دلوقتى إن إنتاجهم رخيص لكن الجودة غير منضبطة عبارة عن كلاكيع وخيوط غير متناسقة، والجمهور ما يقبلهاش لأن فيه فرق فى الجودة بغض النظر عن الفرق فى السعر بس الجمهور هيروح للأجود. ولابد فى هذه الحالة يكون فيه زيادة فى إنتاج القطاع العام وبنفس الجودة وأفضل من القطاع الخاص؛ عشان يرجع يسيطر على السوق من تانى، وتحديد نسبة الربح فى القطاع الخاص حتى لا يحدث تلاعب.

وبالنسبة للسلع الهندسية، عندى ملاحظة إن نفس أسعار ١٩٦٥ كانت عالية زى تلاجات إيديال وكان فيها ربح حوالى ٥٠ أو ٦٠٪؛ فالعملية كان فيها أرباح كبيرة حتى على الأسعار القديمة.. لذا يجب ضرورة مراجعة أرباح هذه الشركات.

بالنسبة للسلع التموينية، لما نيجى مثلا لعملية الشاى أنا مش فاهم الإجراء اللى اتعمل، أنا شايف إن الشاى زى الدخان سلعة أساسية ومورد للخزانة العامة، ماشفتش أى بلد دخلت الشاى فى البطاقة؛ يعنى أدخل الشاى أو أى سلعة للبطاقة التموينية فقط لو أنا بخسر فيها وعايز أديها للمستهلكين بأقل من تكلفتها. فى الحالة دى بأقيم الاستهلاك بتاعها وبأضمن قدر معين لمحدودى الدخل، لكن إذا كان سلعة أنا باكسب فيها وباجيبها من بلاد الاتفاقيات سواء الهند أو سيلان أو تركيا، وهذه السلعة تماشيا مع سياسة التقليل من الاستيراد والحد من الاستهلاك حطينا جزء منها فى البطاقة، وحصلت عمليات الخلط وكان المقرر شهريا ٣٠، ٤٠، ٥٠ جرام، وعاملة لنا مشكلة فى التوزيع شهريا و٣٠ أو ٤٠ جرام فى المصانع أو طريقة التعبئة تختلف.

والناحية التانية بالنسبة للشكاوى اللى أنا واجهتها أول ما مسكت الوزارة، عدم توفر العبوات الصغيرة ودى الحقيقة مش فى العبوات الصغيرة؛ لأن الفلاح أو العامل لم يعتاد حتى فى البطاقة إننا نقلل من الحجم فى الحاجات الى بياخدها، وهو ما يقدرش يدفع ٤٠ قرش زيادة أو ٥٠ أو ٦٠ قرش تمن الشاى وزيهم تمن السكر؛ وهكذا خلت التجار بالاتفاق يفتح العبوة ويكسرها ويديله اللى هو عايزه. فتح العبوات إدى للتجار فرصة إنه يقدر يغش هذا الشاى على طول ويتلاعب فى الوزن، والهدف كله من تعبئة الشاى لمحاربة الغش والتلاعب فى الوزن والعملية رجعت تانى!

العملية إذا كان فيها ربح كانت أصبحت الكمية قليلة، فهم قرروها فى البطاقات على أساس ٣٠ و٤٠ و٥٠ جرام فطلعت الكمية ١١٠٠ طن شهريا، وطبعا فى آخر كل شهر بنجد إن النقص ده فى حدود ١٠٠ طن بتريح فى السوق، وأنا زودتها من هذا الوقت، واهتمينا بالعبوات الصغيرة. والظاهرة اللى أنا ملاحظها أخيرا هو النقص من المبيعات

بتاعتنا من الشاى اللى هو الفاخر – ياقوت أو الهندى أو سيلانى – وده يصاحبه تهريب شاى الى السوق على الأرصفة، وإذا استمرت الحالة على هذا الحال فإن الخزانة اللى بتتكبد مصاريف كبرى على الشاى المخلوط والهندى وعلى السيلانى حصيلتها مش هتحصل ٩,٥.

الرسوم الجمركية هى محسوبة على ٤,٩؛ فإحنا فكرنا إننا نبيح حرية تداول الشاى وعارفين الآثار المترتبة على هذا.. وأول أثر إن الطلب على المخلوط هيزيد لأن الناس بيفكروا إن المنتج المخلوط محدود الكمية فى البطاقة، فبالتالى هيشترى بالسعر الأعلى؛ وبذلك كانت الحصة ١١٠٠ وإحنا رفعناها لغاية ٢٠٠٠ طن فى الشهر. وأى تعديل بعد كدا هيبقى لصالح الدولة، وقلنا الباقى كله ٥٠٠ طن وبحساب كل ده لقينا الزيادة ٥٠٠٠ طن والـ ٥٠٠٠ طن دول هيجيبولنا نص مليون جنيه أرباح للجمارك فى فروق الأسعار اللى هى ٩,٥. وأنا اتفقت مع وزير الخزانة إحنا بنضمن ٣٢٠ جنيه عن كل طن، ويبقى لو دخل ٣٠,٠٠٠ طن بتاخد ٩,٦ مليون جنيه بدل ٩,٥ مليون، ويبقى إحنا عندنا الحرية نزود أو ننقص الكمية حسب احتياجات السوق؛ وبكدا ضمنا زيادة الخزانة ١٠٠ ألف جنيه. وأنا بقول: لو إحنا مابعناش ٢٠٠٠ مخلوط و٥٠٠ من الأصناف الحرة، ولو بعنا ١٩٠٠ وقدرنا نبيع الـ ٦٠٠ دول ودا جايز جدا.

بالنسبة للزيت، ما ارتفعش إلا حاجة بسيطة ٦٦ و ٧٧ مليم اللى فى البطاقة، لكن خفضت المقررات بنسب كبيرة، يعنى ١٥,٩ مليون اللى فى القرى ودول الغالبية بياخدوا ١٠٠ جرام فى الشهر يعنى نص كباية مياه! واللى فى المدن والمحافظات الكبيرة بياخدوا وهم ٦ مليون بياخدوا ٢٠٠ جرام، وبعدين الاستهلاك بيكون كبير فى المدن والقرى الساحلية وبتاخد كميات كبيرة ٤٠٠ جرام، الحر هو اللى ارتفع ١٢٠ الى ١٦٠ مليم.

والحقيقة إن الزيت بيخف الضغط عن الزبدة والمسلى والسمنة العادية وبيستخدموه فى الأكل، وكان الناس لجأت الى تعبئة الأزايز من المحلات كده مش سليمة ومنظرها مش تمام، وإحنا كدا دخلنا فى عملية الكرتون دلوقتى.

الزيت تكلفته حوالى ٥٠ جنيه من المعاصر الحرة بيتباع بـ ٥٨، لكن عليه إتاوات وحصيلة ٩٣ جنيه فتكلفته فى الميزانية ١٥١ أو ١٥٢ جنيه، ولما ببيعه بـ ٧٠ جنيه الطن هيبقى فيه خسارة، لكن لو بعته بـ ١٦٠ جنيه هيبقى مغطى نفسه؛ ولذلك بتطلع الميزانية فيها ٩ مليون جنيه خسارة من الزيت. وأنا أتصور العملية دى عايزة تعديل، وأنا متفق مع الدكتور حجازى واتفقت معاه إننا فى الميزانية اللى جاية نصلح هذه العملية.

موضوع الكيروسين، هو الحقيقة إن الكيروسين سلعة أساسية وكانت لحد ١٩٦٧ بعشرة مليم وبعدين فى الكوبون ١٨ ثم ٢٠؛ تمت فيها الزيادة وهى سلعة ضرورية والاستهلاك بتاعها غير مرتبط بالزيادة أو النقص فى الأسعار؛ لأن المستهلك بيضطر الى شرائها بأى سعر.

الحقيقة كان اللى الاقتراح بتاعى الأول إن احنا نطلق حرية تداول الكيروسين خالص، وأرجع بالسعر الموحد اللى كان عشرين مليم. ودى هتريح ناس كتيرة، خاصة إنه كان من المقررات فى البطاقة خفضت بالنسبة للفرد لتر واحد فى القرية ولترين فى المدينة؛ فاللتر لا يعمل شئ. ودى وجدناها تفرق ٤,٥ مليون جنيه للخزانة، واستكترناه وشوفنا الحل الوسط إن احنا نخلى البطاقة بـ ٢٠ مليم والحر بـ ٢٥ مليم. ومسألة البطاقات دى عاملة صداع فى وزارة التموين وكافة هيئاتها، تلاقى الموظفين يوم ١٨ فى الشهر بيضيعوا الوقت فى عد الكوبونات، وكذلك كل شهر بتلاقى حوادث تزوير فى البطاقات بتاعت الكيروسين وماتعرفش مين اللى عملها وطبع البطاقات المزورة! وبندفع فوق الـ ٥٠ ألف جنيه طبع كوبونات وأجور إضافية ومصاريف نقل ومراجعة وغيره.

وأنا كنت عايز أخلص منها، ويمكن هذا الحل بيقلص منها جزئيا بتكون قيمة الكوبون ٥ صاغ بدل من ٥ مليم. واللى خلانى أميل لهذا الاقتراح بتاع الدكتور عزيز صدقى هو ارتباط الكيروسين بالسولار؛ رفع السولار اللى كان بـ ١٥ مليم الكيروسين كان قرشين صاغ و٣ صاغ، فكانوا بيخلطوا بين الكيروسين والسولار كوسيلة من وسائل الغش. برفع السولار الى ٢٥ مليم، عادت العملية الى حد كبير الى الانضباط، وأنا كنت بقترح إن احنا نخفض رسم الخزانة اللى اتعمل على السولار فى الفترة الأخيرة بدون أعباء.. لن تترتب عليه أعباء إضافية على الخزانة. الحصيلة الحقيقية لو اتحسبت عن السولار تجيب ١٠,٥ مليون جنيه، واللى أدرج فى الميزانية ٥ مليون. ويبقى إذا قدرنا نحل هذه العملية ونضمن تحصيل مبلغ الـ ٥ مليون بالتوزيع عن طريق مؤسسة البترول وممكن قوى نحصل المبلغ بالكامل.

عندنا العديد من المشاكل وأنا برضه أحب أقولها..

أولا: المخابز اللى بتشتغل بالسولار لإنتاج العيش البلدى إحنا محددين لها أسعار السولار وسعر رغيف العيش والوزن، فلما عليت التكلفة بتاعة السولار بدأ ينقص من وزن الرغيف عشان يعوض الغلو بتاع السولار، وفعلا شوفنا إن هذا المطلب عادل واتكلمنا مع السيد وزير الخزانة وبدأنا نصرف لهم هذا الفرق.

وعندنا مشكلة تانية من الصيادين فى المراكب الآلية بيستخدموا السولار: دلوقتى بيهددوا برفع تسعيرة السمك، وإلا ندفع لهم تمن فرق السولار.. دى لسه محل بحث. وكذلك المزارعين اللى بيستخدموا الماكينات فى رفع المياه قد يطالبوا بالفرق بتاع زيادة السولار.

القطاع الخاص اللى بينقل الخضار والفاكهة بدأ يطالب برفع أسعار خدمات النقل، لو إحنا قلنا إن الزيادة تخفض من ٢٥ الى ٢٠ مليم هنحل هذه الشكاوى.

ده كل اللى حبيت أقوله يعنى كصورة عامة.

بدوى: هو يعنى فيه سلعة أساسية ولم يشملها التخفيض وهى الأحذية، ولكن لا زالت بـ ٣ جنيه وبـ ٤,٥.

صدقى: إحنا يافندم درسنا موضوع الأحذية، يعنى السيد وزير الشئون الاجتماعية له حق فى هذا ومع السيد وزير التموين وإحنا عملنا تسعيرة وأنا متريث فيها لأن بنخشى مع التكلفة عدة عوامل، لكن إذا مكناش هنحكم المواصفات مع التكلفة مع نوع الجلد بحيث تبقى الرقابة مضمون تنفيذها، قد تكون أى تسعيرة جديدة مجال لزيادة أرباح المدابغ أو صناع الأحذية! وأنا بدرس الموضوع ده مع السيد وزير التموين عشان نضبط أسعار الأحذية الغير مبرر، لأن التسعيرة اللى صدرت سابقا من وزارة التموين لم تكن مربوطة بمواصفات محددة والرقابة عليها صورية ولا يمكن تحقيقها! وإحنا هنصدر تسعيرة ضمن القوائم اللى أشرت اليها، اللى إن شاء الله هتتلى بالنسبة للسلع المعروضة.

حجازى: لو سمحت لى يافندم، يعنى الدراسة الحقيقة كانت واجبة لناحيتين الناحية الاجتماعية والناحية الاقتصادية لأن ارتفاع الأسعار قطعا أدى الى طاقات عاطلة وتراكم مخزون، وهى سلسلة مشتركة من المنتج والمستهلك والخزانة. تعليقى.. أنا عايز أركز على بعض نقاط رئيسية وضمان تطبيقها حتى يكون هذا الكلام عملى وتطبيقى؛ لأنها هتأثر على الميزانية اللى جاية وبالتالى وضع كل المشروعات فى المرحلة اللى جاية.

أول نقطة اتكلم عليها الأخ سيد مرعى هى ضمان العملات للتشغيل بطاقات اقتصادية، وطبعا أحد المشكلات إن العملات كانت عائق فى تحديد حجم اقتصاد هذه الشركات؛ الأمر اللى يؤدى الى ضعف الإنتاج، وبالتالى الاتجاه فى السنتين اللى فاتوا كان الإنتاج بينزل نتيجة تراكم المخزون ثم عدم توفر العملات.

الخطة اللى موضوعة فى هذه المذكرة، موضوعة على أساس ضمان وجود هذه المستلزمات للتشغيل لتحقيق طاقة إنتاجية أعلى من الحالية. بمعنى إن المصانع اللى هيحصل فيها التخفيض، لابد أن ترفع الإنتاجية مما يزيد دخول الأفراد ويحسن ظروف الإنتاج للشركات. وده كان واضح من سنتين تلاتة إن ارتفاع الأسعار أدى الى تحويل الشركات الى خسارة وتحولت الخسارة الى خسارة متراكمة!

ده الموضوع الأول اللى حبيت أشير اليه، لأن أى عجز فى مستلزمات الإنتاج هيترتب عليه مباشرة إن الصورة هتبقى أسوأ من الآن النهارده!

الأرقام بتقول: إن المخزون صغير جدا، وإن التخفيض فى الأسعار هيؤدى الى إقبال شديد عليها وهتنسحب من السوق، وبالتالى لازم تكون المصانع طاقتها الإنتاجية قادرة على الوفاء بحاجات السوق، هيحصل رد فعل نفسانى معاكس يعنى.

النقطة التانية: وهى مسألة برامج الإنتاج والتخزين بحيث نقدر نوفى بحاجات السوق المتزايدة. وبعض السلع اللى احنا خفضنا أسعارها، فيه بعض السلع المستوردة بتيجى عن طريق اتفاقيات بنقترح إننا نفرض عليها رسوم استهلاك لأن المنافسة موجودة وبتأثر على السلع المحلية.

أسعار القطاع الخاص فى الملابس الداخلية منخفضة عن القطاع العام؛ ولذلك لابد من ضبط التسعيرة لحفظ التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص.

من ناحية الخزانة، أحب أقول للدكتور عزيز: إنه مش نص مليون زيادة بل هو عجز، العجز هو أكثر من هذا بكثير لسبب واحد؛ وهى إن الأرقام روجعت على حصيلة ٦٨/٦٧ ومتوقع أن حصيلة ٦٩/٦٨ تكون أقل بكثير. وأنا متوقع إن عمليات التخفيض هيحصل منها خفض نسبى؛ لأن باعتقادى إنه هيسوى جزئيا من الأرباح وأملى إنه يحصل نوع من التوازن. وحتى لو حدث هذا العجز فى مقابل إن الشركات تعمل بطاقاتها الإنتاجية الكاملة وخفض تكاليف الإنتاج، هذا يكون أصلح بالنسبة للوضع الاقتصادى العام وللمستهلكين.

واللى يهمنى أكتر من ناحية القطاع العام هو التشغيل؛ لأنه كل ما نخفض الطاقة الإنتاجية كل مانفقد الثقة فى القطاع العام كل ما كانت الناس أكثر طواعية الى الإسراف! ويمكن كل ما أرجوه إن نطلع توصية مع هذه القرارات للسادة رؤساء مجالس إدارات الشركات والمؤسسات؛ إن مع هذا التخفيض لابد أن يكون هناك دافع اقتصادى لخفض التكاليف. وهذا حدث مع الاتحاد السوفيتى أكثر من مرة ويطلع بقرار. وبهذا الشكل أعتقد نكون خطونا خطوة كبيرة من ناحية المستهلكين ومن ناحية تشغيل المصانع.

والحقيقة عايز أقول كلمة واحدة أخيرة: إن السياسة اللى وضعت بهذا الشكل على إن احنا ناخد ١٣١ مليون من رسوم إنتاج وفروق أسعار على السلع اللى معظمها اتناقش النهارده، وأنا شايف إن فيه سلع أخرى إنها كانت متحمسة أكثر من اللازم رغم أنها غطت نوع من التوازن الموجود. وأنا قدامى رقم صغير.. السلع الغذائية وحدها فى بلد تعتبر شرط أساسى للغالبية العظمى من الشعب مافيهاش سلع كمالية بتوفر للخزانة ٨٠ مليون جنيه.

أعتقد إن العملية عايزة إعادة نظر وتحتاج دراسة أكبر ويمكن تفاصيل.

وآخر اقتراح: أنا بأرجو بأن يصدر قرار بتشكيل لجنة أسعار، ويمكن المثال اللى احنا بدينا بيه فى اللجنة اللى كانت بتشتغل إمبارح، إن أى دراسة لما بيعطى لها فرصة الدراسة والمعلومات الكاملة على فترات معقولة، بنقدر نجيب نتيجة فى بعض السلع، وأنا بارجو إن هذه اللجنة تشكل فورا ثم تتوسع الى دراسة باقى السلع.

وأقترح أيضا إن جهاز الرقابة الصناعية اللى موجود فى وزارة الصناعة، بيخصص فى الجزء الخاص بالتكاليف والأسعار كجهاز مستقل للتكاليف والأسعار، وهناك جهاز فى وزارة التموين ووزارة الزراعة، وأرجو لم شمل جهاز التكاليف والأسعار تصب فيه هذه المعلومات لحل المشاكل والمتاعب اللى بنواجهها من عملية دقة البيانات، وعملية التسعير أساسية مع مجتمع اشتراكى مخطط لابد أن يكون معه جهاز للتكاليف والأسعار.

بدوى: لو سمحت لى سيادتك هاتكلم فى نقطتين..

الأولى: خاصة بشكوى تكاد تكون عامة فى المحافظات خاصة بالسولار اللى بيشكل أزمة على كل الطوائف المتعددة.. صيادين، نقل. وأنا متوقع إننا لما ننزل بقرارات مجلس الوزراء بتخفيض الأسعار مع إبقاء السولار زى ما هو، ده بيدى صدى للناس إن دراستنا للموقف مكانتش متكاملة. وبأرجو لو نلحق النهارده ندى فرصة للسولار بالذات؛ لأنه بيشكل خطورة خاصة بالمناطق الشمالية والساحلية.

والموضوع التانى: أنا فاكر سيادتك قلت المرة اللى فاتت: عايزين نعرف اللجان اللى بتحط الأسعار وبتحطها على أى أساس، فآن الأوان ألا يترك القطاع الخاص فى تسعيرته، لكن اللجنة النهارده أعطت مثل حى بأنه لو أحكمت الرقابة وأصبح هناك جهاز مخصص ينسق بين الجهات المعنية، مش هنرجع تانى لموضوع رفع الأسعار. وأنا بالصدفة جمعت معلومات عن بعض النسب على مدى ١٩٥٨ وبعدين على مدى ١٩٥٩ و١٩٦٠ مقارن بـ ٦٨/٦٧، ووجدنا إن أعلى النسب زادت فى بعض الأصناف مرتين خاصة الجلود، ودى نقطة من أخطر مايمكن وكان بودنا إننا نلحق قبل العيد نعمل فيها حاجة،

وموضوع اللحوم اللى زادت بنسبة ٧٧٪؛ ولذلك لابد من جهاز التسعير وإحكام الرقابة، ونعطى لها العوامل التى يجب إن تراعى فى ذلك مثل نسبة الدخول.

متشكر جدا.

حجازى: هو الحقيقة يافندم يعنى السولار المشاكل الجزئية الموجودة حاليا بنعالجها بالإعانة، لكن مشكلات قطاع النقل محصلش فيها شكوى نمرة واحد.

ونمرة اتنين: إن معدلات التكلفة الخاصة بنقل البضائع فى القطاع العام النهارده بتشكل أزمة؛ يعنى هو بيشيل بجنيه القطاع العام بيشيل بـ تلاته القطاع الخاص يشكل ٧٠ و ٨٠٪ من نقل البضائع. القطاع العام بياخد حماية من الدولة فى نقل البضايع، أنا بعتقد إنه حتى كل المناقصات اللى بتنزل النهارده فى النقل لو دخل فيها القطاع الخاص بياخدها من القطاع العام، وبالتالى التاكسيات أيضا إحنا مبناخدش منهم ضرائب ولا حاجة غير الرخص؛ الحصيلة ضئيلة جدا. وبالتالى أنا بأرجو إذا كان فيه حالات خاصة.. زى العيش وزى الصيادين وزى المزارعين بنقدر نعالجها عن طريق الإعانة وإحنا متحفظين لهذا السبب، ونترك السولار هذا العام خصوصا إن احنا مش عايزين ننزله الى سعر البطاقة، وأنا مش عايز إننا فى ظرف ٣ أشهر نزلنا تسعيرة ورجعنا فيها!

عبد الناصر: هو الحقيقة الناس مش مستعدة أبدا تدفع بقى مليم زيادة، والدليل على هذا أنا شوفت حالة حصلت اليومين اللى فاتوا.. طلع حاجة أو خبر فى الأهرام بتاع المليم واتنين مليم والدنيا اتقلبت على المليم والاتنين مليم! وأنا الحقيقة قعدت أسأل من الصبح النهارده إيه الحكاية؟ القانون قلت! وأنا زى ما قلت لكم: إنى مبقراش القوانين يعنى القوانين اللى بتجيلى، وبرضه بقول لكم مرة تانية: ما باقراهاش! وعلى هذا اللى بيقلت حاجة لازم ييجى يتكلم فيها هنا فى مجلس الوزراء إن فيه قانون فيه الموضوع الفلانى. وأنا قلت لكم هذا الكلام مش معقول هاقعد أقرا الكلام ده! أنا بامسك القانون ده وبامضى مش معقول هاقرا القانون مادة مادة! والنهارده أنا قلبت الدنيا الحقيقة!

وبعدين جات لى بنتى قالت لى: مليم إيه ده أنا بادفع ٢ جنيه فرق الكهربا! بتاخد بخمسة جنيه كهرباء وبتدفع ٢ جنيه وجابت لى الوصولات على حكاية المليم! (ضحك) والناس بقت معتقدة إن الحكومة حرامية من كل حاجة، ومعتقدين إن احنا بنسرق من الكهرباء وبنسرق فى التليفونات وبنسرق فى المياه! [يقرأ السيد الرئيس الوصل] "قيمة استهلاك الكهرباء ٥ جنيه" وبتقول إنها مابتولعش لكن "الكهرباء ٥,٦٣ جنيه، دمغة ٤ مليم، ٢ مليم راديو عن كل كيلو وات ساعة، ٢,٥١ جنيه"، بنطلع الآخر مطلوب ٨,٣٩ جنيه!

أولا كل البلد معتقدة إن احنا بنسرق فى الكهرباء، كل البلد معتقدة إن احنا بنسرق فى التليفونات! وكل البلد معتقدة إن احنا بنسرق فى المياه! ومعادش حد أبدا مستأمن الدولة ويجب فعلا أن نعيد الثقة للناس فى هذه الموضوعات.

وبعدين اللى بيحصل لما بيحصلوا أكتر وبيروح الشركة وبيلاقى إن فعلا فيه غلط مابيردوش المتحصل! وبعدين الحقيقة المعاملة وتحصيل الكهربا على تلات أشهر عمرنا إحنا مكانش الكلام ده بيحصل! وبعدين لازم نزود المحصلين ولازم نحصل كل شهر، وإذا كان واحد بتطالبه كل ٣ شهور بـ ١٥ جنيه إذا كان الشهر بـ ٥ جنيه و٨ جنيه يبقى ٢٤ جنيه مايقدرش يدفع! فلازم نحصل كل شهر ولازم نعيد الثقة للناس فى المواضيع دى، وبعدين المليم فعلا بيأثر مع الناس. لكن أنا بادى هذا المثل على أساس إن الخبر غلط، فاللى دافع اتنين جنيه زى الوصل اللى فى جيبى ده اللى هو بتاع الراديو ورسم دمغة، ده بيحسب إنه هيدفع أربعة على طول أو ٣,٥ جنيه، حتى فى العملية وهو بينه وبين نفسه حاسس إن الكهربا فيها زيادة، وبيقول: ساب البيت وماقعدش إلا جمعة لقى التكاليف زادت! نفس عملية التليفونات بنحسب مدد زيادة وكل البلد بتتكلم على هذا، وعملية المياه أيضا بتتاخد زيادة! وأنا النهارده قريت واحد بيقول الطرود – فى جريدة الأخبار – والطرود مابتتوزعش، وراح وقالوا له: إمشى مابنفرزش الطرود! الحقيقة الناس تفقد الثقة ولازم نحصل الكهرباء مرة كل شهر ولازم نصحح الكلام اللى طلع فى الجرايد، والنقطة الأكبر من كده البلد لا تحتمل مليم يعنى!

والكلام اللى احنا سمعناه من وزير التموين بيبين إن احنا رفعنا حاجات ١٠٠٪ و١٥٠٪ ومشيت العملية بهذا الشكل!

قناوى: والله يافندم عايز أقول لسيادتك على السولار والكيروسين لأنه بيسبب متاعب كبيرة مع ليس فقط الصيادين بل الزراع. وطلبت من السيد محافظ قنا عمل اجتماع مع الزراع، لأنهم عايزين يرفعوا تسعيرة أجرة رى فدان القصب الى ٢٥ جنيه أو أكثر، وهو طالب إنى أصدرها. وهذا مبلغ كبير ومش سهل أبدا – زى ماقال السيد وزير الخزانة – لأن بيترتب عليه زراعة كاملة وهى زراعة القصب وصناعة السكر.

أما حكاية التاكسى، فأعتقد إن التاكسى بيكسب مكاسب تغطى هذه الزيادة فى الأسعار بالنسبة للسولار. وأرجو إن احنا لو نخطئ نرد الخطأ مفيهاش عيب! وكمان الثقة اللى بتقول عليها سيادتك صحيحة؛ زى البوتاجاز إحنا رفعنا سعره الى ٥٥ قرش وبعدين خفضنا كمية البوتاجاز من غير ما نقول للناس.. ودى بتضعف الثقة وبتعمل بلبلة فى الأخلاق نفسها.

شكرا.

عبد الناصر: هو السولار هيجيب لك كام؟

حجازى: خمسة.

عبد الناصر: خمسة ولاّ عشرة؟

مرزبان: القطاع العام بيدفع ٢ مليون فى النقل يافندم لوحده، لو نحسبه زى ماقال السيد وزير الخزانة من ١٥ الى ٢٥. وهم حطوا خمسة للتحفظات اللى قال عليها السيد وزير الخزانة من ١٥ الى ٢٠، ونحافظ على الخمسة ونبقى ضامنين الخمسة اللى موجودة فى الميزانية.

صدقى: هو الحصيلة الإجمالية، الاستهلاك من السولار ٨٨٠ ألف طن يبقى حصيلة العشرة مليم الزيادة تجيب ٨,٦ مليون، إنما الواقع إن جزء كبير من هذا بتدفعه الحكومة؛ لأن النقل العام ٢ مليون جنيه اللى بيتحملها القطاع العام خدناها كرسم لكن يتحملها من جانب تانى النقل العام؛ فحصيلة الخزانة الحقيقة هتبقى..

أنا الحقيقة بأؤيد السيد وزير الرى فى موضوع الفلاحين، وهم أكثر ناس شكواهم صحيحة لأن الرى بالآلة وإحنا حولنا الرى الى الآلة، ولما ارتفع السعر من ١٥ الى ٢٥ تضاعف ثمن الرية الواحدة، والفدان اتحمل ٨ جنيه و ١٠ جنيه زيادة نتيجة لعملية ارتفاع السولار.

واقتراح السيد وزير التموين هو الخفض مش بكامل القيمة بل بنصفها، والفرق الحقيقى اللى هنتحمله فى حالة قبول الخفض الى النصف هو ٢ مليون جنيه للخزانة.

مرعى: لو سمحت لى يافندم بكلمة واحدة بس، هو فى الواقع أنا بدى أنظر للكيروسين والسولار مع بعض، وارد من كلام الأخ مرزبان نقطة – هو عدى عليها وهو يمكن فى اللجنة اضطر إنه يدى حل وسط – وهى إطلاق حرية تداول الكيروسين، والخشية اللى جعلته إن يرجع تانى للبطاقات هى رفع السعر من ٢٠ الى ٢٥. أنا تصورى لو أطلقت حرية الكيروسين إطلاق كامل وبالتالى اتخفض سعر السولار وتتحسب، ما هو لما يطلق سعر الكيروسين هايزوده مليم وتتلغى البطاقة.

عبد الناصر: أنا فاهم إنه كان عايز يطلق على ٢٠ ودى ٢,٢ مليون، وبعدين مش ممكن نطلق على ٢٥ والبطاقة على عشرين.. يبقى كدا زودنا!

مرعى: مش عارف هل الزيادة دى يبقى لها أثر نظير إسقاط البطاقة؟ يعنى أنا باشوف دايما ترحيب إن البطاقة تتشال وإن الاستهلاك يبقى طبيعى، وبعدين هى هترد برضه فى الريف بالسولار يعنى أنا بأزوج الاتنين مع بعض لأن صعوبات السولار شديدة، وأنا أشرت لها قبل كدا لما اتكلمت على الحياض.

حجازى: لو سمحت يافندم الخطوة التانية اللى احنا بنخشاها، إن من المعروف إن الكيروسين والسولار بيتخلطوا وده كان من أحد أسباب رفع الأسعار وكانوا بيخلطوها؛ يعنى خسرت فى حاجات كتيرة.. وابور الجاز.. الى آخره.

والحاجة التانية: إنى أنا عايز أحافظ على الحصيلة الى حد ما؛ لأن أنا رايح منى السنة دى ٢ مليون فى النقل ومبناخدش حاجة.

حصيلة الأرز كانت ٣ مليون مكتوبة فى الميزانية ونتيجة الإلغاء راح ٣ مليون، واتفقت أنا مع الأخ حسن هناخدها من حصيلة التصدير. محافظة على إن الكيروسين والسولار متبادلين، وحيث إن الكيروسين هينزل ٥ تعريفة والسولار ٥ تعريفة إنما لو نزلناها تانى لقرشين صاغ يبقى معناها خمسة مليون.

ثانيا: أنا مش عايز أتكلم على طلمبات الرى اللى بنكلفه إيه واللى بناخده إيه وطلباتهم إيه.. وغيره.

جاب الله: لا شك إن الأسعار ارتفعت أكثر من اللازم ارتفاع غير طبيعى فى السلع الهندسية، وفيه إجراءات تدعو الى عدم الثقة.. مثل تخفيف العبوات وتخفيف القماش ودول يستحقوا التصحيح. ولابد طبعا إنه يحصل تخفيف على الناس والتخفيف على الناس بيبقى من ناحيتين.. ياإما بخفض الأسعار وياإما بفتح فرص العمالة. إذا خدنا الأرصدة زى ماهى إذا خفضنا السعر بالنسبة لدخل رب الأسرة هاتزيد قوته الشرائية، إذا شغلنا واحد تانى من الأسرة وفضلت الأسعار زى ماهى القوة الشرائية ثابتة. وبالتالى لابد من فتح فرص العمالة، وبالتالى يكون هناك أكثر من عائل للأسرة وبالتالى يحدث تحسن فى الأمور.

رفع الأسعار ليس السبب الرئيسى فى الانكماش، والسبب الرئيسى فى الانكماش هو خفض الأسعار؛ لو إن الاستثمار ساير رفع الأسعار ما كانتش حصلت شكوى ولا انكماش ولا مصانع ماتشتغلش ولا بطالة، كانت العمالة زادت وكان عدد اللى شغالين فى الأسرة الواحدة هيبقى أكتر والتنمية هتمشى فى سيرها الطبيعى.

الاستثمار لازم نبص له من ناحيتين.. الإنشائية.. إنشاء مصنع ورشة، ومعناه الاستهلاكى.

والاستثمار هو إعادة توزيع الاستهلاك، ولما الناتج يزيد يبتدى المستوى الاستهلاكى يرتفع، ولما يكون فيه انكماش بيكون وزير التموين مستريح جدا لأن السلعة بتبقى متوفرة والناس مش قادرة تشترى. ولما يتسع الاستثمار تبتدى متاعبه تظهر، وكل ما زادت متاعبه كل ما كانت دى دلالة صحية على إن الاستثمار ماشى بمعدل سريع.

وأنا أخشى من إن خفض أسعار سلع الاستهلاك اليومى هيؤدى الى زيادة فى الطلب على سلع الاستهلاك أكثر مما هو متاح. وإذا زودنا الاستهلاك وزودنا قوة دخل الفرد فى الأسرة يبقى هيحصل ضغط على أسواق الاستهلاك.

ومابانش فى المذكرة إن القوة الشرائية مساوية للسلع الاستهلاكية الموجودة فى الأسواق؛ يعنى على المستوى العام الإجمالى ده لم يطرح.

الشئ التانى: طالما إن السلع الاستهلاكية الطلب عليها هيزيد ومع التوسع فى الاستثمار يبقى برضه سلع الواردات لازم هتزيد. وأنا متأكد إن لو كان هنا سيادة وزير الاقتصاد كان أبدى لنا رأيه فى واردات السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة، وأنها لابد هتزيد وهيكون لها تأثير على الميزان.

وأنا أؤيد رأى السيد وزير الخزانة إنه يختص بتحفظه أو تخوفه من نقص الحصيلة، فخفض أسعار السلع يكون بمنتهى الحرص. وإحنا فى الواقع معندناش دراسات أسعار والاقتصاديين المصريين ليس من بينهم سوى عدد يذكر ١ أو ٢ مختص بالأسعار. والأسعار دى عملية دقيقة جدا، لأن السعر مش مجرد تسعيرة.. السعر ده يرتبط بالإنتاج والاستهلاك ومتصل بالاستثمار والاستيراد ومتصل بالتصدير؛ يعنى زى ما قال ماركس فيه: "جميع القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ظاهرة فى التعبير السعرى". واللى أنا بارجوه مع موافقتى على ضرورة تخفيض الأسعار للسلع الهندسية أو السلع اللى زاد سعرها، والقضاء على الإجراءات التى يشعر فيها المواطن إن الحكومة بتغشه وبيقيس الوزن فيها. ده كله أنا موافق عليه، لكن سلع الاستهلاك اليومى يعنى لازم ناخد بالنا من تأثير الأسعار على توازن سوق الاستهلاك وعلى سوق الواردات وعلى سوق الصادرات يعنى ما اتضحش.

إذا شوفنا الاستثمار بقى فى وجهه الاستهلاكى إن الاستثمار هو عبارة عن استهلاك العاملين الجدد، ومش واضح من المذكرة تأثير زيادة الاستثمار على حجم الاستهلاك الإضافى اللى هيحصل نتيجة هذا الاستثمار، وحجم الاستهلاك الإضافى اللى هيحصل نتيجة تخفيض الأسعار؛ يعنى هيبقى فيه أثرين نتيجة تخفيض الأسعار.. العاملين الحاليين الكميات العينية اللى هيطلبوها هتزداد، والعاملين الجدد الكميات اللى هيطلبوها هتزداد. وده لازم هييجى يامن إنتاج ياإما إنتاج مستورد؛ فظهر على طول إن الواردات هتزيد، وظاهر على طول إن بعض سلع الاستهلاك اللى بتستهلك كلها النهارده لما هنخفض أتمانها ونزود الإستثمار هيحصل نقص فى بعض السلع.

فالعلاقات الإجمالية بالنسبة للاقتصاد القومى مدرستش فى المذكرة فى الواقع، والأمر يحتاج إن احنا نشوف السيد وزير التموين يكون متأكد إن الدخل فى إيدين المستهلكين إنه هيساوى قيمة السلع الاستهلاكية الموجودة بعد خفض أسعارها، أو إن عدد الوحدات من السلع الاستهلاكية مضروبة فى الأسعار المخفضة هيساوى الدخل اللى فى إيدين المستهلكين؛ علشان يكون هناك استقرار فى أسواق الاستهلاك. وزى ماهو معروف إنه يانستهلك يانستثمر، يعنى ممكن الدخل القومى نستهلكه تقريبا كله ولايعملش أى نمو، وممكن نضغط على نفسنا شوية فى الاستهلاك وننمو، وسيادتك خير ماكتب عن المعادلة الصعبة.

فأرجو إن احنا فى حديثنا، ورغبتنا للحد من أسعار ارتفعت بشكل غير معقول زى السلع الهندسية أو إجراءات خلت المستهلكين يفقدوا الثقة؛ إن احنا مانفقدش فى نفس الوقت المعادلة الصعبة والنظرة اليها. وإنه من الضرورى إن الأمر يدرس من ناحية العلاقات الإجمالية الإقتصادية، ومن ناحية أسواق الاستهلاك ومدى استقرارها فى ضوء حقيقة كمية السلع الاستهلاكية فى أى وقت فى خلال سنة معطاة، وفى ضوء حقيقة إنه مع الدفع بالاستثمار اللى احنا بنديها؛ يعنى الأمر يقتضى مراجعة.

إذا خدنا فى حدود يعنى المعلومات المتاحة دلوقتى، بقول: إنه السلع الهندسية أسعارها تتعدل ونراعى فى حصة الاستيراد إنه نحدد الكمية اللى هنجيبها ونحدد السعر، ومش ضرورى علشان ارتفعت كتير طالما إنه فيه سحب منها بالمستوى الحالى للسعر، مش ضرورى نقوم نخفضها أوى. إنه يكون فيه راكد كتير أو مخزون كتير بالنسبة لسلع الاستهلاك اليومى مانزلهاش كتير وخصوصا المستورد منها؛ يعنى الزيت لابد إن الواردات هتزيد، الشاى لابد وارداته هتزيد، فإذا كانت حتى الخزانة لا تحصل حصتها الواردات هتتأثر.

فاللى أنا أرجوه يعنى إن المسألة من ناحيتها الإجمالية يمكن تحتاج إعادة نظر، وبعض الأسعار تحتمل التخفيض وبعض الإجراءات اللى أفقدت الثقة محتاجة مراجعة. إنما عموما طالما امتصت أسعار معينة وأصبح هناك مستويات وعلاقات سعرية ودخلية واستثمارية وإنتاجية، إن احنا منعدلش فيها عن طريق الدخول فى الأسعار لوحدها؛ لأن السعر علاقاته متشعبة، وأى كنترول له مفاجئ هيعمل تأثير على كل العلاقات دى على المستوى الإجمالى.

وشكرا.

فائق: استفسار يافندم، الجرايد على أساس خبر الأسعار، لو ندى الخبر على أساس نعمل مؤتمر صحفى بكره يعنى.

عبد الناصر: لأ.. إحنا يمكن مانوافقش، نخلى لما يقعدوا بكره مع الدكتور سيد جاب الله ويقعدوا يقولوا لنا تانى.

جاب الله: أنا موافق على تنزيل بعض الأسعار، إنما أخشى إنه طالما المذكرة مدرستش العلاقات الإجمالية الاقتصادية يحدث rush. وطالما إن الناس قبلت مجموعة من الأسعار وجارى فيها التعامل والسلعة ممكن إنها تتباع بهذا السعر، نخفضه ليه؟ نخفضه هنزود الواردات ياهنزود الاستهلاك المحلى، وزى مابقول: سلع الاستهلاك دائما معطاة فى أى بلد وفى كل زمان ومكان، من الصبح الطلب هيزيد على السكر طبعا وعلى الشاى وعلى الزيت وعلى الأقمشة والحاجات دى كلها. إحنا لما بنحب نخفف على الناس يابنخفف عليها بتخفيض السعر وتحديد العمالة يابترك السعر زى ماهو وتشغيل الناس؛ يعنى الأسرة النهارده مستويات الدخول منخفضة عما كانت عن عشر سنين فاتوا، كثير من الأسر النهارده فى المدينة بيشتغلوا فيها ويكسب أكتر من فرد.

سليمان: هو أنا كنت أرجو إنه تتضمن المذكرة أيضا قيمة التخفيض فى الأسعار بالنسبة للسلع المعروضة؛ لأن دى فى الواقع هتدينا دليل واضح على حجم التخفيض بالنسبة للسلع التموينية والسلع الاستهلاكية. ماقدرش أنا دلوقتى أقول أد إيه قيمة التخفيض المقترحة عموما سواء فى السلع التموينية أو فى السلع الاستهلاكية أو فى الهندسية. أنا بتوقع التخفيض لن يقل عن ٢٥ مليون جنيه، والـ ٢٥ مليون جنيه دول رقم أرجو السيد وزير التخطيط إنه يشوف معدلات الاستهلاك من هذه السلع أد إيه؟ ويشوف التخفيض الناتج

هيأثر أد إيه. الـ ٢٥ مليون جنيه دى بتروح ياإما عائد للخزانة أو ربح للمنتج أو ربح للموزع، بصورة أخرى بتروح معظمها للدولة.

اللى أنا بقوله أساسا: إن احنا طلب مننا إننا نغطى المبالغ الخاصة للمهاجرين حوالى ١١ أو ١٢ مليون جنيه، وقعدنا أربع جلسات فى اللجنة الاقتصادية علشان ندبر موارد جديدة مقدرناش ندبر إلا موارد فى حدود ٥ أو ٦ مليون، والـ ٥ – ٦ مليون دول تقلصوا الى ٤ يمكن؛ وده نتج عنه عاصفة شديدة من شكاوى من الناس كلها سواء زيادة فى الفواتير أو زيادة فى الحاجات دى.

إذا قلنا نتيجة للتخفيض فيها حوالى ٢٥ مليون جنيه وبرضه قد يصل المبلغ الى أكثر من هذا، وإن ده هينعكس بدوره على ياإما على عائد الخزانة أو على ربح المنتج، وبعدين إذا تصورنا إننا جينا السنة الجاية مع الميزانية حاولنا إننا ندبر موارد جديدة مش هنقدر. وباضيف الى هذا عنصر مهم جدا – هو اللى أشار اليه السيد وزير الخزانة والسيد وزير التخطيط – هو انعكاس تخفيض هذه الأسعار على الطلب الخارجى. مؤكد إذا ريحنا الناس فى سلعة بيتجهوا الى سلعة أخرى بيشتروها، وهذه السلعة الاستهلاك لأن كل واحد بيستهلك معظم أو كل أو أكتر من إيراده؛ فتأثير ده على الاستهلاك إيه؟ تأثير مباشر هو مستلزمات الإنتاج اللازمة ودى فى تقديرى أنا لن تقل عن ١٠ مليون جنيه، الدكتور عزيز والأخ البشرى قالوا: إن فى حدود الميزانية بتاعتهم هيغطوا هذه الزيادات.

البشرى: لا.. لأ.. لسه.

سليمان: معلش.. إنما لاشك إنه هيحصل إن هنجيب مواد تموين إضافية أشار اليها السيد وزير التموين؛ ٦ آلاف طن شاى غير الزيت غير الحاجات المطلوبة للسلع الهندسية وغير ذلك من احتياجات الصناعة.

معروض على اللجنة الاقتصادية فيه بعد بكره موضوع خاص بأداء الدولة للحرب، ده عايز حوالى ٢٢ مليون جنيه منهم ١١ مليون نقد أجنبى، بالإضافة الى هذا طلبات إضافية من الوزارات، بالإضافة الى هذا العبء الإضافى اللى هو واضح فى المذكرة. وبعدين يسعدنا إن السيد وزير الاقتصاد يكون موجود علشان يقول لنا هيواجه كل هذه الأموال إزاى؟! إحنا ابتدينا الميزانية النقدية بعجز ٥٠ مليون، وعملنا كثير منها الاعتمادات الإضافية هيترتب عليها نقد أجنبى إضافى، سواء للاعتمادات الإضافية اللى طالباها الوزارات التانية.

يعنى هو دراسة الآثار من التخفيض مش واضحة عندنا الوضوح الكافى، هى النقطة هل مزيد من الدراسة ولا نتكل على الله ونفرح الناس على العيد؟! يعنى هى دى المشكلة الأساسية، إنما بس اللى أنا بحذر منه هو إنه لن نتمكن من إعادة رفع الأسعار تانى، وبعدين إحنا عارفين موقف الميزانية ومش قادرين ندبر أى اعتمادات إضافية جديدة مش قادرين ندبر أى موارد جديدة، وزى ماقال السيد وزير التخطيط ممكن إن فى بعض السلع اللى ارتفعت أسعارها ارتفاع كبير إننا نخفض سعرها ونلزم المنتج إنه يخفض التكلفة، إذا ماتمكنش المنتج إنه هيخفض التكلفة فى مقابل هذا تعرضنا لمشكلة أخرى هى المشكلة اللى اتكلمنا عليها.

غانم: هو الواقع موضوع الأسعار هو بيثير مسألتين.. مسألة سياسية ومسألة اقتصادية. هو لما طرح أمامنا كان بيثير مسألة سياسية وكان المفروض إن احنا نفكر فيه من الزاوية الاقتصادية. إنما هو لما طرح أمامنا كان بيمثل الزاوية السياسية، ويمكن السيد وزير التخطيط اتكلم عن ناحية سياسية معينة اللى هو ميصحش إن احنا نفكر فى متطلبات العاملين الحاليين فقط، وإنما لازم نفكر أيضا فى متطلبات عمال المستقبل. إنما برضه الناحية السياسية اللى احنا ماشيين عليها فى الميثاق بتقول: إنه مايصحش إن احنا نضحى بالعاملين الحاليين تماما لمصلحة عمال المستقبل.

لما طرح علينا الموضوع، كان بمناسبة شعور موجود عند الناس بارتفاع تكاليف المعيشة بالمقارنة مع الدخول المتاحة؛ بحيث إن أصبح الحصول على المتطلبات الأساسية الضرورية لحياة العمال الحاليين مسألة صعبة. متهيألى هذا الموقف موقف سياسى.. مانقدرش إحنا نعيش سياسيا فى جو بنحرم العمال الحاليين من الحصول على الحل الأدنى للمتطلبات المعيشية. ومن الضرورى مواجهة هذا الموقف السياسى بإن احنا نضمن هذا الحد الأدنى، وبالتالى بنخفض الأسعار أو بنرفع الأجور علشان نوصل الى الحد الأدنى يإما ننزل الأسعار يإما نرفع الأجور والمسألة واضحة، إنما هنختار طريق أسهل من الناحية الاقتصادية اللى هو طريق إنزال الأسعار بما هنريح الناس سياسيا.

إنما الواقع إن المشكلة ليست مجرد مشكلة سياسية، يعنى العنصر السياسى أساسى ومانقدرش نجعلها مجرد مشكلة اقتصادية.. يعنى لما نبحث عن الحل لازم يكون فى ذهننا المشكلة السياسية اللى احنا بنواجهها.

لما نيجى ننتقل الى المشكلة الاقتصادية، اللى هى موضوع كلام السيد وزير التخطيط اللى هى بتعنينى بالدرجة الأولى. المشكلة الاقتصادية – اللى أنا فهمته من التقرير المقدم أمامنا وأنا وافقت عليه – أنا فهمت أمرين..

الأمر الأول: إن المؤسسات المختصة بالتصنيع وبالتجارة شاركت فى وضع هذا التقرير، وإنها قالت – زى مافهمت من كلام سيادته – إن لديها طاقات معطلة وإن هناك إمكانية زيادة الإنتاج، وبالتالى أنا فعلا لما طلبت الكلمة فى الأول كان فى ذهنى الكلام اللى قاله السيد وزير الخزانة تماما: إنه يجب أن يخرج مع قرار خفض الأسعار قرار بزيادة الإنتاج وتكليف المؤسسات بوضع برنامج؛ لأنه لا يمكن إن احنا نخفض الأسعار دون أن نضمن توافر السلع فى السوق. إذا كان المؤسسات المختصة بتقول إن معندهاش طاقات عاطلة، وإنها لا تستطيع إنها توفى احتياجات السوق، يبقى مانقدرش نخفض الأسعار يبقى نستمر فى المشكلة السياسية.

إنما إذا كانت هذه المشكلة السياسية يمكن حلها حل اقتصادى سليم، إن المؤسسات اللى لديها طاقات عاطلة ويجب تشغيلها؛ فيبقى إحنا بنجرى إصلاح اقتصادى. كما أشار السيد وزير الخزانة، هل صحيح إن المصانع فيها طاقات عاطلة؟ إحنا برضه يمكن فى اللجنة الاقتصادية كان فيه إشارة أثناء الاجتماعات إن فيه طاقات عاطلة حتى فى مؤسسات الغزل والنسيج، مباتكلمش عن المخزون السلعى لأنه حصلت بوادر تحسن فى المخزون السلعى نقص هذا المخزون، أنا بتكلم عن الطاقات العاطلة اللى هى ماكانتش بتشتغل لأنه فيه مخزون سلعى. وإن هم إذا وافقنا على هذا القرار اليوم يجب أن يتعهدوا بزيادة الإنتاج؛ لأن بدون زيادة الإنتاج لا يمكن أن نوافق على قرار يؤدى الى زيادة الاستهلاك. إذا كان فيه تعهد من المؤسسات الصناعية.. مؤسسات الإنتاج الحربى مؤسسات التموين بأنها تغطى السلع المطلوبة بزيادة الإنتاج، بتبقى المسألة واضحة بنقدر نوافق على هذا القرار.

أنا لما قلت أنا موافق على هذا القرار، كان على أساس تعهد بزيادة الإنتاج وإن فيه برامج هيقدم لنا، والزيادة إن شاء الله بعد سنتين يعنى زيادة فى خلال الشهور الست المقبلة، عندهم مكن واقف هيشغلوه من باكر وعندهم مواد خام بيقدروا يشغلوها.

هو النقطة التانية فى العملية: مش مجرد زيادة فى الإنتاج قد تكون العملية تحتاج الى زيادة فى الاستيراد بالنسبة لبعض السلع التموينية زى الشاى، والسيد وزير التموين طمنا فى الواقع يعنى الشاى متوافر فى الأسواق العالمية بسعر منخفض هذا العام. وفى بلاد الاتفاقيات، يعنى أنا لما كنت فى تركيا أنا رايح أتكلم فى السياحة فبيقولوا: من فضلكوا اشتروا شوية شاى، وإن فيه اتفاقية بتسمح إن احنا نستورد شاى من تركيا.

المهم هو السلع البسيطة اللى بيحتاجها قطاع الصناعة، هل صحيح إنه يقدروا يزيدوا الإنتاج بدون زيادة فى الاستيراد من البلاد خارج نطاق الاتفاقيات؟ إذا كان هذا صحيح أنا أعتقد إن المشكلة السياسية هتحل وهتحل حل اقتصادى سليم يدخل فى نطاق الإصلاح الاقتصادى اللى أنا فهمته وفهمت معناه من السيد وزير الخزانة. وأنا حاسس إن المشكلة السياسية حادة فيما يتعلق بتوفير احتياجات العمال الحقيقيين، يمكن أشد حدة من توفير فرص العمالة لعمال المستقبل، ولكن إحنا كجهاز تخطيط لازم نفكر فى العمال الحاليين وفى عمال المستقبل.

وشكرا.

البشرى: هو طبعا الموضوع بيدور حول النقد الأجنبى وأثره على زيادة الإنتاج اللى هتترتب على سياسة تخفيض الأسعار، هو من غير شك لازم يكون لنا فى الصورة إن زيادة الإنتاج هتترتب عليها زيادة فى النقد الأجنبى، ولكن هى كانت الصورة اللى بنشوفها هل عند إعلان تخفيض الأسعار هتنشأ طوابير وهتعجز شركات الإنتاج عن إنها تقابل الموقف؟ الرد بتاعنا إنه من المخزون من الخامات ومن الامكانيات المتوفرة، هتخلينا نلاحق عجلة الإنتاج على المستوى الأعلى والطوابير مش هتتكون، وإنما هييجى وقت من غير شك الى إن الزيادة فى الإنتاج هتاخد الحصة بتاعتها من زيادة النقد. وبنيجى نتكلم عن زيادة النقد برضه وبنقول: إن موقفنا يمكن أفضل من سنوات سابقة- زى ما أشار الدكتور عزيز صدقى- لأن برضه فيه اتجاه نحو الاتفاقيات. وده تم فى الواقع قبل كدا كان معظم العمليات بتاعة التليفزيون النواحى الالكترونية دى كان فيه استيراد من السوق الحرة.

الاتجاه التانى: زيادة فى درجات التصنيع وبيجرى حاليا خطوات موفقة فى هذا السبيل.

تخفيض الأسعار: هو الحقيقة إحنا مابنقولش إن احنا بنخفض الأسعار، إحنا بنهبط بالسعر الى الحد المعقول لأن السعر فعلا حقيقة طرأ عليه زيادة أعتقد إنها كانت زيادة شديدة ولا تمثل الشكل المقبول؛ لأنه هو بيعكس كمان الحقيقة ناحية تانية يمكن نفسية.. لما الواحد ييجى يجد سعر جهاز التليفزيون بيوصل ١٦٠ جنيه وسعره بره يبقى فيه حوالى ٤٠ و٥٠ استرلينى، الحقيقة برضه بتعكس عدم كفاءة الصناعة بتاعة البلد، وبتعكس انعكاسات كثيرة عن الناحية بتاعة البلد، فى حين إن هو فى الواقع الشركة بتاخد منه ٩٠ جنيه، والباقى كله من أوله الى آخره بيروح للخزانة. وحصيلة الخزانة إحنا مسلمين الذى يجب إن احنا نحافظ عليها قدر الإمكان، إنما الموضوع عندنا موضوع متهيألى الموازنة بتيجى من ناحيتين..

الناحية الأولى: اللى هو النقد المطلوب: وطبعا دى النقطة الأولى اللى يجب أن نتوازن عندها.

وبعدين فيه حاجة تانية: اللى هى الخسائر والعمالة الزائدة: هو إحنا صحيح يمكن النقد المطلوب بيبقى سهل علينا إن احنا نحكمه لأنه بنقعد عملية ظاهرة مرئية، وبنقول: عندنا ١٠٠ مليون بنحولهم كل واحد بياخد قرشين وأدامنا الصورة بتاعة النقد الأجنبى، إنما أثر النقد الأجنبى لما يكون على مستوى أقل من مستوى الإنتاج السليم، أثره على الصناعة والأثر التدميرى فى بعض الأحيان عليها ماحدش بيلمسه لأن ماحدش بيتكلم فيه؛ اللى بيلمسه فى الواقع هم الناس اللى موجودين فى محيط هذه العلمية.

فأنا بقول: إن احنا لازم نوازن بين نقد أجنبى يزيد بعض الشئ، ونحاول برضه مانسرفش فى النقد الأجنبى إذا كان التصنيع على سلع كمالية من غير شك. إنما فى الوقت نفسه لازم نحط عينينا باستمرار وأنظارنا مفتوحة الى الأثر الكبير اللى بينتج؛ شركة لما تكون بتكسب ٨٠٠ ألف جنيه وبعدين السنة اللى بعدها يبقى ربع مليون أو ٣٠٠ أو ٤٠٠ ألف جنيه خسارة؛ معنى المليون جنيه دى إيه؟ معناها إن أنا أهدرت ثروة قومية بمليون جنيه حرقتها.. دى ناحية.

الناحية التانية: إن العمالة اللى بتتولد بتكون فايضة، طب دى ما ليها أثر أيضا على النقد الأجنبى بطريق آخر بطريق استهلاكى، لأن بقول: إن عندى طاقة بعمال أد كده بياخدوا فلوس مبيشتغلوش إنما بيحرقوا ملابس وبيحرقوا حاجات كثيرة جاية من النقد الأجنبى. فأنا بيتهيألى لازم نتوازن وهنوازن العملية وفى رأيى إن احنا نوازن العملية، كل ما قدرنا نوازن النقد مع الأثر التدميرى اللى بيحدث على مستوى أفضل يخلى الطاقات الإنتاجية أقل، كل ماإحنا بنخطو خطوة نحو إشعاع كفاية إنتاجية فى البلد ونحو استغلال عمالة ونحو إن احنا بنمشى فى درجات الانطلاق.

فأنا فى النهاية مش شايف إن العملية اللى احنا عملناها، ده موضوع دراسة ويمكن منذ سنتين وإحنا بنتحدث فى هذا الموضوع بتاع السلع الهندسية والتكدس. كون النهارده صحيح إن المخزون ابتدى يقل، هو نتج من حاجتين..

الحاجة الأولى: من غير شك التقسيط.

إنما الحاجة التانية اللى مانقدرش نهدرها إن الناس مالهاش حيلة، طب اللى عاوز تليفزيون مفيش غير التليفزيون هيعمل إيه؟ يشتريه بـ ١٦٠ إنما من غير شك فيها إرهاق وفيها نوع من الأثر النفسى السئ. لو نريح شوية ونصل الى حدود مقبولة نسبيا، أنا متهيألى بيبقى بنعمل حد أدنى من الأثر النفسى الطيب بين كل هذه النواحى.

خلاصة: علشان برضه الرأى المقابل رأى ليه وجاهته جدا وليه احترامه إن احنا الموازنة نعملها بين النقد الأجنبى، إنما لازم نحط فى الكفة نفسها الخسارة. أنا بشوف أوى أخونا الدكتور حجازى بيفزع لما نيجى نقوله ميزانية الشركة دى خسرانة ٣٠٠ ألف جنيه، وبعدين بعد سنة بقوله كمان ٣٠٠ ألف جنيه وبعدين تبقى على طول تلقائيا؛ طب ما نصفى العملية، إنما طب قبل ما نصفى نشوف برضه العملية إنه لو أمكن إن احنا بنوجد فروق فى محيط النقد الأجنبى بشكل أو بآخر، وبعدين نخلى الخسارة دى هتتلاشى أو هتنقلب الى مكسب. أنا متهيألى أثرها على الميزانية العامة هيكون كثير أكثر من أثر الحصيلة اللى هتنتج.

ولذلك بقول بدلا مانخلى الموضوع معلق بتلات محاور اللى هو النقد الأجنبى وحصيلة الخزانة والأثر على الشركات والكفاية الإنتاجية بتاعة الشركات، أنا برجو إن احنا نبص لها من زاويتين.. زاوية النقد الأجنبى لأن لا مفر من هذا، وزاوية الأثر على الشركات. وعند الموازنة اللى هتتم هتكون حصيلة الخزانة محددة على المستوى السعرى، فيبقى المستوى السعرى اللى احنا اقترحناه سويا بالأمس هو الحقيقة بنقول إنه بيخلى العملية تبدو مقبولة؛ يعنى مقلناش ننزل أبدا بحصيلة الخزانة لـ ٩٠ للتليفزيون، إحنا قلنا الـ ٧٠ جنيه الزيادة يبقى ٥٠ نحتفظ بيهم وننزل الـ ٢٠ تيسيرا للعملية وفتح مجال انطلاق وأمل أمام العاملين؛ علشان نقدر نحثهم ونقدر نوصلهم الى الناحية الإنتاجية السليمة.

جمعة: هو أنا لو سمحت لى سيادتك، الدراسة اللى تمت لا تنصب فقط على عملية الأسعار، إنما الحقيقة هى تقييم لعملية تمت فى الفترة الماضية وبنقيس نتائج ما تم، هل عملية رفع الأسعار حققت المطلوب منها أم لم تحققه؟ الحقيقة إحنا شوفنا إنها لم تحققه؛ يعنى عملية رفع الأسعار أدت الى تضعيف الإنتاج، وأدت الى مخزون، وفى الوقت نفسه لم تؤدى الى المورد المالى اللى كان يجب أن يدخل الى الخزانة.

بنقسم الموضوع إحنا الى ٣ أقسام..

السلع الهندسية بالذات، ويمكن كلنا شوفنا إن ارتفاع أسعارها لم يحقق الفائدة الكبرى اللى كان الناس بيبصوا لها.

النقطة التانية: المنسوجات.

النقطة التالتة: المواد التموينية.

السلع الهندسية: أنا بعتقد إن احنا ممكن نمشى فيها فى تخفيض أسعارها أو الإعادة الى الموقف الطبيعى لها، وأنا لا أخشى إن توجد طوابير بالنسبة لها على شرط إن احنا كل ما نتجه الى بلاد اتفاقيات الدفع يبقى إحنا منخافش من النقد الأجنبى.

النقطة التانية: اللى هى المنسوجات: هو حسب معلومات الواحد فيه مشكلة غزل النهارده فى البلد، وبعتقد هل هذه المشكلة هتؤثر ولاّ لن تؤثر؟ إن كان مش هتؤثر يبقى بنقدر نخفض مع تحسين الجودة بالنسبة للمنسوجات.

النقطة التالتة: هى المواد التموينية: وأنا أرجو إن احنا نتأنى فيها بعض الشئ وخصوصا بالنسبة للشاى والزيت، إن أنا أذكر إن احنا فى آوائل ٦٥ أو أواخر ٦٤ حصلت أزمة زيت وأزمة شاى، وكان منبعها فى الحقيقة عدم توفر النقد الأجنبى بالنسبة للاستيراد. المواد التموينية اللى أنا بخشاه فعلا لو انخفضت أسعارها دون دراسة لمواد الاستيراد؛ هى دى اللى أنا أخشى من تواجد الطوابير عليها. دى النقطة الأساسية لأن طبعا إحنا استهلاكنا فى المواد التموينية أكثر بكثير من استهلاكنا فى السلع الهندسية وأكثر بكثير من استهلاكنا فى المنسوجات.

إحنا ممكن ناخد قرار بتخفيض الأسعار بالنسبة للسلع الهندسية وبالنسبة للمنسوجات، أما المواد التموينية يمكن بتحتاج الى شئ من الدراسة بالنسبة لتوفر العملة الصعبة.

صدقى: هو الواقع إنه ذكرنا فى المذكرة بتاعتنا يمكن اللى وافق عليه جميع السادة اللى اتكلموا، إن العلاج الحقيقى يكمن فى دفع عجلة الإنتاج واستخدام الطاقات الإنتاجية والبشرية المتوفرة استخداما اقتصاديا؛ بمعنى إنه خفض الأسعار إذا نتج عنه زيادة فى الاستهلاك لكن قابل هذه الزيادة زيادة مقابلة أو أكثر فى الإنتاج، فليس هناك مشكلة.

الحقيقة إذا كان عملية رفع الأسعار لم يصاحبها انكماش فى الطلب بالدرجة اللى حصلت، يبقى يمكن كنا نعتبر إحنا إنه الزيادة فى الأرقام اللى احنا بنتكلمها دى تبقى هى زيادة عن المعدل الطبيعى للاستهلاك، إنما الحقيقة إنه حصل انخفاض فى الاستهلاك مما جعل معدلات الاستهلاك الحالية أقل من المعدل الطبيعى.. دى الناحية الإنسانية والسياسية والاجتماعية اللى لابد أن تكون فى ذهننا.

ومعنى هذا الحقيقة، إحنا بهذا الإجراء نحن نصحح خطأ عملناه برفع الأسعار بلا حساب فى سلع تمس احتياجات الشعب، وليس إجراءا نستهدف منه إن احنا بنحاول نخفض الأسعار.

كيف يعالج زيادة الإنتاج كل الكلام اللى اتقال؟ الحقيقة أنا بعتبر يمكن الكلمة أو النقطة اللى هى تستحق التعليق موضوع توفير النقد الأجنبى اللازم لزيادة الاستهلاك. مفيش شك إنه لما الاستهلاك هيزيد فى سلعة ما قد تقابلها زيادة فى الاستيراد، الأخ البشرى أشار جزئيا الى إنه فى الفترة اللى احنا ماشيين فيها بتزيد نسبة التصنيع المحلى فى الإنتاج؛ بمعنى إنه نفس قيمة الإنتاج احتياجنا من المستورد لها من المستلزمات الخارجية يقل سنة بعد سنة. دى أول نقطة يبقى معناه إن احنا مع زيادة الإنتاج إذا خفضنا نسبة ما نحتاج الى استيراده لتحقيق الوحدة من الإنتاج سنة بعد أخرى، يبقى يمكننا أن نزيد قيمة الإنتاج دون زيادة حقيقية فى رقم النقد الأجنبى اللازم للاستيراد.. دى أول نقطة.

النقطة التانية: إذا قابل الزيادة فى الاستيراد زيادة مماثلة أو أكثر فى التصدير، يبقى هنا يكون الحل الحقيقى. كيف يمكننى أن أزود التصدير بالذات بالنسبة للسلع الصناعية؟ أنا هاخد حالة أمامنا ومقترحة هنا قابلتها، عملية زيادة الأسعار بدعوى إن احنا بدنا نخفض مستلزمات الإنتاج.. الشركة اللى بتنتج التلاجات وآلات التكييف اللى هى شركة إيديال، نتيجة لأن احنا منعنا الاستهلاك تقريبا بعملية سعرية محليا كان الصادم إنه عملية التصدير فى التلاجات مبتحققش ربح، بل يمكن فيها خسارة كانت تعالجه الشركة بالبيع محليا وتحقيق ربح يوازن العمليتين؛ إنه التصدير وقف فى مدى السنتين اللى فاتوا والشركة أصبحت عاطلة وفيها خمس ست آلاف عامل.

السنة دى إحنا برنامج الإنتاج والمقترح هنا إنه يبقى ٢٠ ألف تلاجة للسوق المحلى يقابلها ٤٠ ألف تلاجة للتصدير؛ معنى هذا إن احنا بنزود الـ ٩ آلاف اللى راحو فى السوق المحلى الى ٢٠ ألف. حصيلة النقد الأجنبى اللى أنا بستورد بيها مستلزمات الـ ١١ ألف تلاجة الزيادة، هى حصيلة إضافية جتلى مقابل تصدير تساوى أضعاف الرقم الذى احتاجه لزيادة هذا الإنتاج دى أول نقطة. ونجيب الأرقام.. إحنا فى السنة ٦٨/٦٧ كان الصادرات الصناعية ٨٢ مليون السنة دى هدف الصادرات الصناعية ١١١ مليون جنيه. لما كنا بنصدر بـ ٨٢ مليون كنا بنستورد بـ٩٣ هنصدر السنة دى بـ ١١١ وهنستورد بـ ١٠٤؛ وده المعنى الحقيقى إن احنا بزيادة الإنتاج وتوفير جزء منه للصادرات، بنوجد التوازن الحقيقى بين عملية الاستيراد والتصدير بما يتيح جزء إضافى لمقابلة الزيادة فى الاستهلاك المحلى، ولكن ليس على حساب ميزان المدفوعات بل إن فى هذا علاج حقيقى لميزان المدفوعات.

يبقى بالنسبة لموضوع مستلزمات الإنتاج، وراجعنا هذه الأرقام والسيد وزير الخزانة كان موجود ورؤساء المؤسسات موجودين؛ إحنا فى حدود ميزانيتنا النقدية سيمكننا إن احنا ندبر. أنا بدى أقول إنه علشان أقدر أصدر بقى لا يمكن إن احنا نصدر إلا إذا دفعنا عدد كبير جدا، ليه؟ بإمكانى أنا لزيادة التصدير أن أكون منافسا فى الأسواق الخارجية، لا يمكن أن أكون منافس فى الأسواق الخارجية وأنا الوحدة الاقتصادية عندى شغالة بطاقة ٤٠٪ ولاّ ٥٠٪، لازم أصل الى إن أنا أشغلها بـ ٩٥٪ و٩٨٪ لتكون على قدم المساواة والمنافسة مع المنتج فى الخارج، لكن يمكننى إن أنا أحقق الـ ٩٥٪ كلها على أساس الـ ٩٥٪ للتصدير. ولا أى دولة فى العالم بتصدر بتعتمد مصنع بحاله بيبقى للتصدير أو صناعة بحالها تبقى للتصدير؛ بيبقى جزء للداخل يكمل عملية التصدير. يبقى إذاً هنا ونحن نسلم بأن نصل الى هدف التشغيل الكامل للوحدات الإنتاجية والجزء منها الأكبر للتصدير، أن نكون بنسلم فى نفس الوقت إن جزء من هذه الزيادة يجب أن توجه الى السوق المحلى؛ السوق المحلى هيستوعبها إزاى طبقا لمستوى الأسعار اللى وصلنا له؟

الحاصل اللى احنا وصلنا الى الـ optimum وتعديناه لمستوى الأسعار. لما نيجى فى سلعة أساسية زى السكر، يقوم بدلا من إن احنا نزيد سنويا لـ ٥٠ ألف طن يقوم ينزل الاستهلاك ٧٦ ألف طن فى السنة؛ يبقى معناه إن الشعب نتيجة مستوى الأسعار اللى وصلنا له أصبح يستغنى عن ضروريات الحياة، يعنى ابتدى أكله يقل عما يلزم للبنى آدم اللى عايش عيشة أقل من الكفاف. بيبقى هنا مانقدرش ناخد مستوى الأسعار الحالى – زى ماقال السيد وزير التخطيط – ونقول: إن احنا هو ده اللى مانرفعوش لأنه ده قد يجيب مستلزمات إحنا نحتاجها.

علاج المستلزمات وعلاج زيادة الاستهلاك بزيادة الإنتاج، ويجب إن احنا فى هذا زيادة الإنتاج يكون محسوب فيها إن جزء أساسى منها لزيادة الصادرات. والأرقام اللى أنا بديها دى هى ما أمكننا تحقيقه فى سنة، إن نرتفع من ٨٢ الى ١١١ فى تصدير منتجات صناعية. إذا قابل هذا زيادة بـ ٦ – ٧ مليون مستلزمات صناعية للتوسع لحساب السوق المحلى، فهذه الزيادة مبتبقاش عبء دى هى ضرورية. لامكان إن نحقق الزيادة اللى احنا بنحققها دى؛ لأن أنا مقدرش أصدر كل التلاجات بالخسارة بخصص جزء منها للسوق المحلى.

النقطة التانية اللى أشار اليها السيد وزير التخطيط: إنه بالاستثمارات نعالج الموضوع، أنا بقول: الاستثمارات ضرورية جدا فى عملية النمو المستمرة، ولكن نحن الآن فى موقف اليوم هذا الموقف هو حصيلة ٣ سنوات من الانكماش، هذا الانكماش أدى الى وجود بطالة قائمة ونسبة عطل فى طاقات الإنتاج الحالية وصلت الى ٤٠٪ و٥٠٪ فى بعض وحدات الإنتاج. العلاج الحقيقى لمعالجة الانكماش ده وتسيير العجلة مرة أخرى، تبدأ بتشغيل هذه الطاقات الموجودة؛ ده العلاج الأساسى أشغل عمال إضافيين فى هذه الوحدات، لكن لا يكون التشغيل عن طريق قرارات بيصدرها مجلس الوزراء بتشغيل الخريجين مثلا، يجب أن يكون التشغيل لزيادة فى الإنتاج حقيقية، هذه الزيادة مفيش شك إن فيه جزء منها قد يخصص كله للسوق المحلى ولمقابلة احتياجات الشعب.. دى أول نقطة.

العاملين اللى هييجوا فى المستقبل للاستثمارات، ده هو عملية الاستمرار فعلا بعد سنتين، يبقى المصانع اللى بنبتديها النهارده هاعين لها عمال بعد سنتين. الحقيقة الموقف اللى احنا فيه إن الاستثمارات وقفت من سنتين؛ أمامى مثلا الغزل.. الغزل لأن احنا وقفنا توسعات فى صناعة الغزل من سنتين، أصبح النهارده إذا كنت عايز أحافظ على حصة التصدير كما هى يبقى لازم أنقص حصة المستهلكين؛ لأنه الزيادة الطبيعية أو النمو فى الاستهلاك المحلى نتيجة لزيادة السكان لم يقابلها أى زيادة فى الإنتاج.

نمسك أرقام الإنتاج الصناعى: أرقام الإنتاج الصناعى فى خطة التنمية الأولى كان متوسط الزيادة ٨,٥٪ كما جاء فى تقرير التخطيط. إبتدى بأقل من ٨,٥ انتهى الى ١٠,٤ اللى هى آخر سنة ٦٤، السنة اللى بعدها نزل الزيادة الى ٦٪، السنة اللى بعدها اللى هى ٦٦/٦٧ أصبحت زيادة فى الإنتاج الصناعى صفر! ودا ورد فى تقرير التخطيط اللى قدم فى أغسطس من هذا العام.

عملية التشغيل اللى احنا ابتديناها، ولو إنها طبعا فى البداية بتبقى صعبة فى السنة اللى احنا فيها اللى هى ٦٧/٦٨، وصلنا الى إنها بقت ٦٪ السنة دى، الهدف إننا نوصل لـ ١٢٪ وبإذن الله النتائج الى الآن ماشية فى هذا الاتجاه. يبقى معنى هذا إن احنا بزيادة هذا الإنتاج اللى هو أدى الى إن احنا قلنا: هنصدر زيادة ١١١ مليون، لو خدنا من الفرق اللى هو كان عجز حوالى ١١ مليون جنيه بين الصادرات والواردات فى السنة اللى فاتت الى فائض أصبح ٧ مليون جنيه.

فى حساب ميزان المدفوعات بالنسبة لقطاع الصناعة لوحده ١٨ مليون جنيه، لما آخد منه ٣ – ٤ مليون علشان أنتج، ولكى أتمكن من التصدير ولكى أتمكن من جعل سعر وحدة الإنتاج سعرا اقتصاديا لأنى بشغل الوحدات تشغيلا كاملا.. يبقى هنا هو ده الحل.

أنا هطلب الآتى، طب نفرض إن احنا معملناش هذا إيه الموقف؟ يعنى علشان نعرف قيمة الاقتراح المعروض طب إذا معملناش ماهو الحل؟

أنا أرى إن احنا الحقيقة الكلام اللى قيل هنا، الرد بس طبعا يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا ولما نقول إن احنا هندفع عجلة الإنتاج فعلا نحقق زيادة فى الإنتاج؛ ولذلك إخوانا اللى حضروا اجتماع اللجنة كانوا رؤساء المؤسسات موجودين وهذا السؤال كان سؤال أساسى، وراجعنا وياهم المخزون وراجعنا وياهم برامج الإنتاج، مش بس كدا قلنا: الإنتاج من الآن لغاية يونيه هيبقى أد إيه؟ ومن يونيه للسنة اللى بعدها هل ممكن الاستمرار فيه أو مفيش؟

فالحقيقة يعنى الملاحظات اللى قيلت كلها فى غاية الأهمية وفى غاية الوجاهة لكنها لم تفت اللجنة فى مناقشتها، ومع ذلك وآخذة فى الاعتبار كل هذا مع ذلك فإنها بترى يمكن تنفيذ جميع الاقتراحات، لن يكون هناك عبء إضافى على التمويل الداخلى؛ بالعكس يعنى الأخ صدقى كان بيقول إنها هتشكل عبء على عائد الخزانة وعلى ربح المنتج. أظن عائد الخزانة إحنا شرحناه بالتفصيل فى المذكرة بالنسبة لربح المنتج لأ.. ده جميع الشركات اللى احنا هنزود إنتاجها ربح المنتج هيزيد؛ عملية طبيعية لأنه الشركات اللى احنا اتكلمنا عنها أغلبها حققت خسارة نتيجة لأنها هتشغل تشغيل جزئى.

بالنسبة للميزانية النقدية، فأنا بقول: إحنا نظرناها أيضا وهى فى حدود الإمكان.

وأنا بقول إنه بالنسبة للميزانية السنة دى، إحنا محققين فائض عن الأهداف اللى احنا قررناها. العملية هى مسألة فلسفة وسياسة ياإما بنوقف وإحنا وقفنا تلات سنين ووصلنا الى ما نحن فيه، ياإما لابد الى إن احنا نعالج المشكلة من أساسها وهو إنه لا سبيل الى حل الإشكال إلا بزيادة الإنتاج. وأنا بأرى إنه بديهيا إذا كانت هناك طاقات إنتاجية موجودة، وإذا كان هناك عمالة موجودة، وإذا كان يمكننا أن نشغل هذه الطاقات وهذه العمالة لسد حاجات استهلاك متزايدة ولزيادة فى التصدير ويمكننا أن نقابل كل هذا. وأنا بعتقد إن هذه تكون هى السياسة المثلى، وزى ما أشار السيد وزير الخزانة العملية دى يمكن هى البداية الحقيقية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية للوحدات الإنتاجية اللى كانت سليمة قبل أن نبدأ سياسة الانكماش، وانحدرت الى هوة العجز نتيجة لأنها كلها بلا ذنب من جانبها تحولت الى وحدات عاجزة.

حجازى: لو سمحت يافندم علشان برضه نتكلم بالواقع يمكن يكون أكثر تأثير، وأنا باخد المنطلق بالنسبة للسلع الهندسية لوحدها والسلع التموينية لوحدها. أنا بالصدفة أدامى الموقف بالنسبة للشركات الخاصة بقطاع السلع المعمرة، يعنى أنا هاقول أرقام بس يافندم لا لتؤكد حاجة واحدة أساسية: إحنا عندنا علميا وعمليا إن هناك حجم اقتصادى لكل وحدة لابد أن تحققه، إذا انخفضت عنه يبقى على طول تحقق خسائر فى المشروع.

أنا ببتدى أدامى كل بيانات النصر للتليفزيون، أرقام ملخصة ٦٥/٦٤ كان مخزون فى أول مدة ٤٦ ألف والمنتج فى هذا العام كان ٦٩,٨٤٧، سنة ٦٦/٦٥ المنتج نزل الى ٤٣,٢٠٠، سنة ٦٧/٦٦ بقى ٥٢ ألف، فى ٦٨/٦٧ كان ١٠ آلاف.

إذاً الطاقة الإنتاجية بتدل دلالة واضحة على إن الطاقة المستغلة غير حقيقية، مؤثرة طبعا مادام نزلت لـ ١٠ آلاف يبقى لا يمكن أن تكون وهينعكس آثاره على نتائج الأعمال فى الشركة؛ على طول المباع فى ٦٥/٦٤ ٧٦ ألف. ٦٦/٦٥ ٦٧ ألف، ٦٧/٦٦ ٤٠ ألف، ٦٨/٦٧ ٣٤ ألف. طبعا العملية واضحة إن بيتحرك بالتبعية المخزون، كان ٤٠ ألف بقى ١٦ ألف بقى ٢٨ ألف ٤ آلاف.

إذاً يعنى إحنا بهذه السياسة دفعنا هذه الشركة الى التوقف، وبعدين بنيجى نقول الشركة خسرانة والقطاع العام خسران، ولكن الخطة والسياسة التى حدثت هى التى أدت الى هذا.

أنا برضه مش عايز أتكلم على الخزانة أو على الحصيلة.. الى آخره، إنما باتكلم على صافى الربح فى هذه الشركة طبقا للمعلومات اللى أدامى؛ ٦٥/٦٤ كان فيه صافى ربح ٢٢٦ ألف، فى ٦٦/٦٥ لم تحقق أرباح ولا خسائر، ٦٧/٦٦ بدأت بـ ٢٣٦ ألف خسارة؛ يعنى معناها نص مليون ضيعت المكسب السنة دى، أعتقد برضه فى ٦٨/٦٧ جايبة نفس الرقم.

البشرى: السنة اللى قبلها ٢٣٦ ربح لكن السنة دى ٢٨٧ خسارة.

حجازى: وبأضيف على هذا إن هذه الخسارة بتتراكم، يإما بنمولها من الخزانة، طبعا حسبة بسيطة يعنى قلنا طب نحسب تكلفة الجهاز فى ٦٦/٦٥ و ٦٧/٦٦ طبقا لمعدلات الإنتاج، هنبص نلاقى التكلفة طالما الإنتاج منخفض على طول التكاليف بترتفع. يعنى عاملين مقارنة من واقع الأرقام اللى موجودة فى سنة ٦٦/٦٥ تكلفة الجهاز كانت ٥٣، و٦٧/٦٦ لمجرد ارتفعت من٤٣ ألف الى ٥٢ نزلت تكلفة الجهاز ٧ جنيه أى نزلت الى ٤٣.

لما بنمسك النصر للأجهزة الكهربائية والالكترونية: أنا بس بدى علشان برضه أنا بقول: إن العملية الجانب الاقتصادى فيها خصوصا فى السلع الهندسية، طبعا أنا النقد الأجنبى دايما حريص على الوفاء بيه يعنى أولا النقد الأجنبى، وطالما إن الدكتور عزيز قال: إن ده بيتم فى حدود الحصة المتاحة له فى الميزانية، أنا يبقى كل الكلام اللى جاى كله سليم.

برضه النصر للأجهزة فيليبس: فى ٦٥/٦٤ هتكلم على الإنتاج بس ٣٧٠٠: ٢٠٠٠. وبعدين فى ٦٧/٦٦ حصل ارتفاع ٣٥٠٠، و٦٨/٦٧ نزل لـ ١٦٠٠ صافى الربح فى هذه الشركة ١٩٥ ألف ٣٢٠ ألف. ٦٧/٦٦ كان زاد الإنتاج فيها ٣٥٠٠ المباع أيضا زاد الى ٣٧٠٠ وبالتالى صافى الربح زاد الى ٢٤٩ ألف؛ يعنى الحركة مجرد الإنتاج بيزيد والمبيعات تتحرك جنبيها على طول صافى الربح بينعكس. فى آخر سنة انخفض الى ٢٦٥ ألف.

التلاجات: ٦٥/٦٤ ٢٩ ألف، ٦٦/٦٥ ٣٠ ألف نزلت ١٩ ألف، فى ٦٨/٦٧ الى ٢٣ ألف المباع نزل من ٣٠ ألف الى ٢٢ ألف.

تكييف الهواء: طبعا الإنتاج بتاعه كان ١٣٣٠ فى سنة ٦٦/٦٥، ٣٦ جهاز فى ٦٧/٦٦، و٤٣٠ جهاز فى ٦٨/٦٧. طبعا المبيعات برضه نزلت من ٥٠٠ الى ٣٥٠ صافى الربح كان ٨٥٢ ألف فى سنة ٦٥/٦٤، تحول الى خسارة ٨٢٠٠ فى سنة ٦٥، تحول الى خسارة فى السنة التالية ٦٧/٦٦ الى ٢٣٠ ألف، و٦٨/٦٧ أنا أعلم أيضا إن فيه خسارة وصلت ربع مليون جنيه.

المؤسسة المصرية للصناعات الهندسية: التلاجات الكهربية كان المنتج ١١ ألف وبعدين نزل الى ٩ آلاف وبعدين آخر سنة ٢٤٠٠. المباع كان ١١,٨٠٠ نزل ٧٠٠٠ ونزل ٤٣٠٠.

الغسالات فى نفس الشركة من ١١,٩٠٠، نزلت الى ٥ آلاف.

البوتاجازات ٣٠٠٠ يمكن دى محافظة ٤٣٧٢ صافى الربح ٢٥٠ ألف، برضه ارتفع ٣٥٩ ألف فى السنة التالية، وآخر سنة نزل الى ٩٢ ألف؛ يبقى من ١٦٠ ألف الى ٩٢ ألف؛ هو الاتجاه يافندم كله واضح.

النصر للسيارات طبعا المنتج ٥٦٢٥ فى السنتين ٦٥/٦٤، ٦٧/٦٦ مكانش فيه عملات، المنتج حوالى ٧٨ صافى الربح كان ٦٣٥ ألف، نزل الى خسارة ٧٤٤ ألف فى ٦٧/٦٦.

النقل الخفيف: نفس العملية ٢٦٥، ١٩٢ إنتاج ٩٩ ألف، فى آخر سنة برضه صافى الربح عندنا ٣٦، وبعدين ٥٩ – ٦٥ نتيجة طبعا الإنتاج المباع تقريبا ٢٦٥ – ١٦٠ – ١١٥.

ده مدى فكرة يافندم على أساس لا يمكن أن نصلح هذه الوحدات الاقتصادية، دى مش عاوزة أنا فى رأيى الشخصى اقتصاديا دى مش عايزة مناقشة دى عملية إصلاح اقتصادى أساسى. طالما إن النقد الأجنبى متاح، ده موضوع فى اعتقادى إنه قرار فيه واضح ولا يمكن هنخطئ. الحل إيه؟ الحل إن أخفض الإنتاج أعطل العمال، أنا بتجيلى طلبات أدفع أجور هادفعها مش هقدر أرفدها يبقى العملية إن أنا طاقة عاطلة وعمالة مفيش فيه طلب. كمان يعنى الأكثر من هذا إن كل هذه المنتجات أو على الأقل معظمها عليها طلب؛ يعنى الكلام ده لو كنت هنتج لتراكم مخزون كنت يمكن أفكر وأعيد النظر فيها، إنما حيث إن الإنتاج يقابله طلب فقطعا لهذه المجموعة من الشركات أنا بعتبر إن ده الحل الوحيد بالنسبة للمستهلك وبالنسبة للشركة فى حد ذاتها.

مجرد الشعور بالعمل فى داخل هذا الشركات، أنا بعتقد إنه لازم يدفع إذا إدينا التوصيات.

الحقيقة بالنسبة للسلع التموينية: هو خط التفكير بتاعى كان فيها إن الحصيلة النهائية فى النهاية عملية توازن.. أنا بقول عليها إعادة توزيع. وبعدين أنا الحقيقة من الجلسات اللى فاتت اتكلمنا فى موضوع الانكماش، ورغم إن احنا نزلنا ٢٧ مليون سلفيات، ورغم إن احنا نزلنا استبدالات فى حدود ٤ مليون و١٣ مليون علاوات، فى خلال الـ ٦ أشهر اللى جاية على الأقل ٤ و٥ مليون خريجين، على الأقل ١٧ مليون أرباح بما يوازى ٦٥ مليون جنيه هتنزل السوق يانزلت ياهتنزل فى خلال ٦ أشهر اللى جاية؛ أنا بعتقد إن الظاهرة اللى هى واضحة حتى الآن حتى هذه اللحظة واللى دايما بنؤكدها إن الاستهلاك مابيزيدش، ومع نزول هذه الأموال صحيح جزء منها راح الى إعادة تسليف حركة مالية فى داخل القطاع، إلا إنه مازال برضه حسب البيانات اللى بيقولها الأخ محمد إن عملية الانكماش فى الاستهلاك موجودة والظاهرة موجودة؛ إذاً أنا معرفش أنا برضه خايف أنا باحب أقولها النهارده بصراحة أنا برضه خايف من ٣١٢ مش هيتحققوا.

عبد الناصر: مش إيه؟

حجازى: مش هيتنفذوا، يعنى أنا شايف برضه فيه يعنى عملية تباطؤ معتقدش..

عبد الناصر: هو ده موضوع يعنى كل وزراء الخزانة اللى شوفتهم كانوا خايفين! (ضحك) مفيش وزير خزانة مش خايف، يعنى ده وضع طبيعى لازم وزير الخزانة يكون خايف وإذا مكانش خايف..

حجازى: أنا باتكلم على ٣١٢ استثمار مش هيتنفذوا، وبالتالى أنا مش خايف أوى زى ما الأخ سيد جاب الله بيحط الصورة doubling؛ يعنى الاتجاه so far فى الست أشهر الأولى قطعا لسه مابانش إن عملية الانفاق كبيرة. وبعدين أنا أحب أقول إن برضه علشان أكون واضح، أنا حصرت الاعتمادات الإضافية اللى موجودة so far يعنى ٢١ – ٢٢ اللى هى الأمن القومى، ثم فيه حوالى ١٠ أو ١٢ مليون لغاية دلوقتى اعتمادات إضافية ياصرحنا بيها يافى سبيل ترخيص فى خلال الفترة اللى فاتت.

مراد: لاشك إن الكلام اللى قاله الأخ الدكتور عزيز صدقى دلوقتى سليم من حيث المبدأ، بس يمكن العملية من الناحية التطبيقية هى عايزة مزيد من الدراسة؛ لأنه طيب نخفض بنسبة ١٠٪ ولاّ ١٥٪ ولاّ ١٢٪ بتفرق فرق كبير من الناحية الاقتصادية؛ لأن فيه سلع إحنا بنقول عليها فى الاقتصاد لها مرونة على الطلب وفيه سلع غير مرنة فى الطلب، يعنى سحب سلع خاصة بنسبة ١٪ يزيد عليها طلب الاستهلاك نسبة كبيرة جدا نتيجة الطلب عليها مرن، وفيه سلعة أخرى أنقصها بنسبة ٢٠٪ مايزيدش عليها الطلب إلا بنسبة ضئيلة فيبقى الطلب عليها غير مرن. فمثلا المثل اللى ضربه الأخ الدكتور عزيز صدقى الخاص بالتلاجات، فجايز إن احنا نخفض تمنها بنسبة معينة على اعتبار إن تخفيض هذه النسبة هتؤدى الى زيادة الاستهلاك المحلى بعدد كذا، فهذا يؤدى الى التخفيض نفقة الإنتاج بكذا، فنقدر نبيع فى السوق الخارجى بكذا وننافس التلاجات المماثلة.

إذا أخطأنا فى حساب هذه النسبة المئوية تفرق خالص، يعنى يصح نخفض بنسبة معينة فاتكون النتيجة إن ميزيدش الاستهلاك بنفس النسبة فمانقدرش نصدر. فإذاً العملية عايزة عملية حساب للنسب المئوية للتخفيضات اللى تجرى علشان تبقى العملية سليمة؛ لأن السلع كلها مش تخفيض بنسبة معينة هتؤدى نفس النتائج، بيتوقف على درجة مرونة الطلب عليها. فإذاً عايزة زى ماقال الأخ الدكتور سيد جاب الله هى مسألة الأسعار عايزة دراسة، وللأسف الشديد إنه مفيش دراسة علمية للأسعار فى بلدنا. وممكن إحنا كنا بنطالب من سنة ٦٠، كان هو معانا برضه الدكتور سيد جاب الله، وأنا سافرت سنة ٦٠

بعثة للخارج ولفيت بعض الدول الأجنبية علشان إنشاء جهاز لدراسة الأسواق والأسعار لحساب المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وهذا الموضوع قدر فى وزارة الاقتصاد فى ذلك الحين.. فالعملية عايزة دراسة.

كذلك من ناحية تانية: الكلام اللى قاله الأخ الاستاذ شعرواى جمعة كلام سليم، هو يعنى يمكن السلع الهندسية مفيش خوف من ناحية إن يكون فيه طوابير عليها لأنها دى سلع مهياش أساسية، واللى مش هيلاقى تليفزيون ولاّ تلاجة مش هيقف طوابير إنما هيقولوا مفيش تلاجة أو مفيش تليفزيون، إنما إذا إحنا خفضنا أسعار السلع الهندسية وتركنا السلع الشعبية شكلها وحش سياسيا. وإحنا العملية برضه بننظر لها سياسيا واجتماعيا، هيقال على طول شعبيا إنه بيخدموا طبقة معينة، وهذه الطبقة حتى اللى احنا هنحاول نيسر عليها لن ترضى لأن دول لهم تطلعات ولهم مطامع كثيرة. فإذاً العملية مهياش مجرد إن احنا نخفض بعض السلع ونترك البعض الآخر، يمكن أيضا العملية عايزة مزيد من الدراسة، اللى أكدوه السادة رؤساء المؤسسات حسب كلام السيد وزير الصناعة لازم يتكتب ويمضوا عليه تحاسبهم عليه وتحاكمهم.

عبد الناصر: يحاكمهم إزاى يعنى؟!

مراد: يعنى لازم يتعهد أمام الدولة إن هو عنده فيه مخزون كذا، وإن الإنتاج هيقدر ينتج قدره كذا علشان أقدر أقابل الزيادة فى الاستهلاك اللى أنا متوقعها، إنما هو يقول لى أيوه أنا أقدر وأخفض الأسعار، وبعدين السلعة تنفذ من الأسواق ويحصل رشح وتبقى عملية ثورة فى البلد لأ.

عبد الناصر: خصوصا بعد قانون التعليم! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

مراد: مش ممكن هنفضل هيبقى تعليم وأسعار! (ضحك) فالعملية يعنى يمكن تحتاج مزيد من الدراسة فى كل نوع من السلع.

عبد الناصر: بنعرضها على القواعد الشعبية! (ضحك)

مراد: لا..

عبد الناصر: ليه؟

مراد: لأنها عملية فنية مش اقتصادية، يعنى مش مجرد رأى، يعنى هو الرأى اللى قاله الدكتور عزيز صدقى كلام سليم، حيث الرأى الاقتصادى يعنى لايمكن هذه المؤسسات تشتغل إلا إذا زاد الإنتاج، وعلشان يزيد الإنتاج لازم يبقى فيه زيادة فى الاستهلاك وتوفير السلعة وده يحتاج تخفيض الأسعار؛ ودى العملية اللى تمشى المؤسسات والمصانع وتمشى البلد كلها. يعنى الرأى الاقتصادى سليم، بس هى العملية الى أى حد يطبقها بالنسبة لأى نوع من السلع، وكل سلعة لازم دراسة خاصة بيها.. المخزون أد إيه؟ زيادة الإنتاج أد إيه؟ وبعدين زيادة الإنتاج دى هتحتاج لأد إيه نقد أجنبى ومستلزمات إنتاج؟ وبعدين أثر هذا فى تخفيض نفقة الإنتاج، وأثر هذا فى التصدير؛ يعنى كل هذا يحتاج الى دراسات. وكمان عايز ألفت النظر الى احصاءات اللى سمعناها الآن من الأخ الدكتور حجازى، إنه مش مسألة بس رفع الأسعار السبب فى هذا الانخفاض لأنه فى الأول كان كل الناس معندهاش تليفزيونات، فلما نبدأ فى الأول هيبقى فيه ضغط كبير كل الناس عايزة تليفزيونات، دلوقتى فيه نسبة كبيرة جدا أشبعت حاجاتها من التليفزيونات فمش هيبقى الإقبال بنفس النسبة؛ يعنى مهما خفضنا مش هتبقى النسبة الأولى لأن النسبة الأولى وقت مادخلنا التليفزيون من البلد مكانش ولا واحد عنده تليفزيون.

فإذاً الاقبال على التليفزيون هيبقى كبير جدا فى الأول، دلوقتى جزء كبير جدا من القادرين على شراء التليفزيون بيستوعب وأشبع رغبته فمش هيبقى الإقبال بنفس النسبة، إذا حسبناها على هذه النسبة مش هنوصلها ابدا لأنه المسألة اختلفت.

كذلك المواد التموينية، برضه المسألة تحتاج مش مجرد إن احنا بنكسب من أسعار بنجيب موارد الخزانة لمسألة توازن الميزان الحسابى. أيضا دى مسألة هامة والأسعار المفروض فى تنظيمها وفى تحديدها، ليس مقصود بها فقط تغطية نفقة الإنتاج أو تحقيق ربح بنسبة مئوية معينة، ولكن مقصود بيها أيضا تنظيم الاستهلاك علشان يبقى فيه توازن بين المستهلك وبين المنتج. فمثلا فى أى دولة اشتراكية أحيانا ترفع سعر سلعة بقصد أن تحد من الاستهلاك عليها لأن مش قادرة تنتج منها بالقدر الكافى، إذا إحنا خفضنا وإحنا معندناش قدر كافى من بعض السلع الاستهلاكية اللى يصح يكون عليها الطلب مرن،

يعنى لو خفضت فيها قرش صاغ واحد هيحصل عليها ruch يبقى العملية مهياش عملية سليمة لأنها هتؤدى لاختلال التوازن بين الاستهلاك وبين الإنتاج.

شكرا.

عبد الناصر: أنا بدى أنهى المناقشة الساعة بقت ١١,٢٠..

هو الحقيقة بالنسبة للسلع الهندسية، طبعا كان فيه رأيين.. رأى الإنتاج فى السلع الهندسية ورأى إن احنا بنقفل السلع الهندسية، والحقيقة طبعا الحكَم فى الموضوع برضه العملة الصعبة.

وبالنسبة للكلام بتاع الدكتور جاب الله الخاص بالاستثمار والاستهلاك، الحقيقة إذا مكانش هيزيد الاستهلاك مش ممكن إن احنا نزود الاستثمار؛ لأن الطبيعة إن احنا الأول نستثمر وننتج بضاعة والناس تستهلكها، وبندفع أجور للى بيشتغلوا فى المصنع فبيستهلكوا، بعد كده بيزيد الطلب بنعمل مصنع تانى.. وهكذا. ودى أصل العملية اللى مشيوا بيها يمكن بالنسبة للدول اللى سبقتنا. إحنا الحقيقة اللى جه زنقنا فى هذه العملية – ودى يمكن الطريقة اللى أنا إبتديت بيها برضه فى الصناعة مع الدكتور عزيز صدقى – جه زنقنا العملة الصعبة الحقيقة. وطبعا جه بعد كدا صندوق النقد الدولى والكلام اللى حصل.. الى آخر العملية، والعملة الصعبة وقفتنا فى طوابير وكان فيه زيادة كبيرة أوى فى الاستهلاك.

الحقيقة كانت المعدلات بتاع التقدم واصل ٦,٥٪، وبعد كدا فعلا ابتدينا من ٦٥ سياسة انكماش واصلة النهارده الى ثغرة انكماشية مابعرف بيحسبوها فى الخزانة تطلع أد إيه! ولكن النهارده داخلين فى مشكلة مفيش عمالة أيضا، أنا متهيألى إن فيه أيضا بطالة، وبعدين مشكلة زيادة الأسعار زيادات لاحد لها!

كمان أنا بقول: إن فيه زيادة موجودة فى شركات التجارة الخارجية فى الأسعار؛ بيجيب بـ ٨٠ وقول إنه جاب بـ ١٠٠ وياخد ١٠٪ أو ٢٠٪، وفيه زيادة أيضا فى الأسعار فى شركات التجارة الداخلية، نتيجة قلة البيع فبيرفعوا هم الأسعار علشان مايخسرش!

الحقيقة موضوع السلع الهندسية موضوع مش عاجل، موضوع السلع الهندسية لازم نحسبه ونشوف أد إيه.

هو الحقيقة الكلام بتاع الدكتور عزيز كله الحقيقة كلام معقول جدا، بينقص عندنا نقطتين الحقيقة لازم نعرفهم ونكون على ثقة بيهم اللى أشار اليهم الدكتور جاب الله..

هيكون عندنا زيادة استهلاك أد إيه؟

والنقطة التانية: مستلزمات الإنتاج والعملة الصعبة المطلوبة أد إيه؟ واللى أشار اليها الأخ شعراوى، اللى هو خايف لما مثلا يزيد الاستهلاك فى الزيت وبعدين مايكونش عندنا زيت كفاية فيقف الناس طوابير فى الشوارع! هذا كله كلام وجيه.

والحقيقة أنا بقول: إن اللجنة اللى بحثت هذا الموضوع ممكن الأخ جاب الله ينضم اليهم، وزى ماعملنا لجنة للزراعة بنعمل لجنة للصناعة وللأسعار أيضا الخاصة بالصناعة، وتبتدوا تدرسوا الموضوع تانى وتجيبوا لنا الإجابة على السؤالين الآتيين بعد.. مستلزمات الإنتاج أد إيه هتتكلف أد إيه وهنعمل بيها أد إيه؟ وزيادة الاستهلاك فى كل وحدة من الوحدات اللى هنرخصها هتبقى أد إيه؟ ونقدر نوفى بيه ولاّ منوفيش بيه؛ لأن فعلا لما هنرخص الزيت هتقول لى عايز تستورد زيت عايز تستورد بذرة ولاّ كذا، وبعدين لما هنرخص السمنة هتقولى عايز تستورد الشحومات والا العمليات اللى بهذا الشكل.. عايزين الحسبة دى الحقيقة بالضبط.

بالنسبة للكلام اللى قاله السيد وزير الخزانة عن التليفزيون إن عندنا مخزون قليل، أيضا لازم نحسب الطلب هيكون أد إيه والعملية هتبقى إيه؟ ولكن لازم نطلع بنتيجة بقى بصرف النظر عن ده كله؛ عندنا مصانع لازم نشغلها.. مصنع السيارات لازم نشغله، مصنع التليفزيون لازم نشغله، مصنع إيديال لازم نشغله، طاقات فى المصانع الحربية لازم نشغلها.

وبعدين قبل حتى مانعمل استثمار جديد لازم أشغل الطاقات المعطلة عندى؛ بحيث إنها تصل الى ورديتين وتلاتة علشان أشغل عمال جداد بالنسبة للعملية اللى موجودة.

الحقيقة برضه أنا بقول إن عايز الآتى: عايز أعرف سعر الفانلة بكام وعايز فانلة يعنى فانلة كويسة للولد اللى عنده ١٨ سنة بـ ١٥ قرش، وعايز شراب.. النهارده أنا بيتقال إن الشرابات كلها اللى عاملينها متخزنة، ليه ماحدش بيشترى؟ وعايز سعر البيجامة، يعنى اللى عنده تلات ولاد هيجيب لكل ولد تلات فانلات وهيجيب له تلات شرابات وهيجيب له بيجامتين، أنا برضه بحسب على ده الحقيقة لازم نوفره، ولاّ يعنى الناس الحقيقة فعلا بتكفر! إذا كنا بنقول زودنا فى الأسعار كام مليون ١٣٠؟

حجازى: ١٣١، رسوم إنتاج ٣٨ وأسعار ٩٣ ده الرقم بتاع السنة دى.

عبد الناصر: وبعدين الحقيقة فى السلع الهندسية لازم نمشى فى سياسة التصنيع، يعنى هو المفروض من الأول مثلا إحنا كنا لازم هنصنع التلاجة والموتور، وكنا هنصنع العربية واتفقنا مع فيات على خمس سنين ومع الألمان على خمس سنين، وجم أنا شوفتهم وقالوا: ٨ قلنا: لأ.. خمسة، ومحطيناش الاستثمار المطلوب للتصنيع فأصبحت العملية عملية تجميع!

فالحقيقة مفيش داعى أبدا إن احنا ناخد قرار، تدرسوا على مهلكوا بعد الاجازة بنشوف الموضوع ده مرة تانية، وبتجيبوا لنا السؤالين.. مستلزمات الإنتاج بالنسبة للكلام بتاعكم ده أد إيه؟ زيادة الاستهلاك هيبقى أد إيه؟ وزير التموين هيقول لى لما هيزيد الاستهلاك هيغطيه إزاى؟

مرزبان: أنا من رأيى يافندم السيد وزير الاقتصاد يبقى فى اللجنة لأن برضه جزء من التدبير..

عبد الناصر: آه.. السيد وزير الاقتصاد.

هو الحقيقة كان عندنا بقية المواضيع عايزين نتكلم فيها، نعمل جلسة بعد بكره لأن الساعة ١١,٣٠ دلوقتى وإحنا قاعدين من الساعة ٨، فنعمل جلسة بعد بكره ونشوف فيها موضوع الطلبة علشان الحقيقة أنا عايزين نفتح الجامعة بعد العيد. إحنا كنا ناويين نتكلم النهارده ولكن نتكلم فى الموضوع بعد بكره، أنا شوفت التوصيات والمذكرة، وبرضه بالنسبة لموضوع توزيع الأرباح والموضوعات اللى موجودة فى جدول الأعمال.